التقـريـر الشهــري

تقرير الحالة الإيرانية

يونيـو 2019

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

يونيو 2019

www.Rasanah-iiis.org

Rasanah_iiis info@rasanahiiis.com +966112166696

رقم ردمد: 8320 - 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 3

الشأن الداخلي 7

الملف الأيديولوجي 8

أولًا: مراجع الدين وعودة زخم الحجاب 8

ثانيًا: سلطة الدولة في فرض الحجاب: بين التقنين والتشريع 9

الملف السياسي 12

أولًا: أسباب الخلاف بين روحاني وجهانغيري 13

ثانيًا: رئاسة جهانغيري لهيئة الاقتصاد المقاوم تحول دون استقالته من الحكومة 13

ثالثًا: ما حقيقة أن الإصلاحيين بصدد الإطاحة بحكومة روحاني؟ 14

الملف الاقتصادي 16

آثار العقوبات الأمريكية على المرشد ومكتبه في ضوء الوضع الاقتصادي الراهن 16

أولًا: ماهية العقوبات الأمريكية على خامنئي وأعضاء مكتبه ومستشاريه 16

ثانيًا: طبيعة الوضع الاقتصادي الراهن قبل فرض عقوبات جديدة 18

ثالثًا: آثار محتملة لوضع المرشد ومكتبه على قوائم الحظر المالي 19

رابعًا: السيناريوهات المتوقعة لإدارة الصراع الأمريكي الإيراني 21

الملف العسكري 24

أولًا: الأمن الخليجي: تقلباتٌ متصاعدة 24

ثانيًا: مأزق الهجوم المضاد 26

ثالثًا: تكلفة معادلة سياسة ضبط النفس وفوائدها للولايات المتحدة 29

الشأن العربي 31

إيران والعراق 32

أولًا: التحركات الإيرانية لتعظيم الدور الإيراني في العراق: 32

ثانيًا: استخدام إيران للعراق كمنصة لضرب أهداف إقليمية ودولية: 32

ثالثًا: السخط الشعبي من مطالب بتدريب أفراد الجيش العراقي في إيران: 35

رابعًا: المساعي الإيرانية إلى التهدئة مع دول الخليج عبر البوابة العراقية: 36

خامسًا: تمديد واشنطن إعفاء العراق من العقوبات الأمريكية: 36

الملف اليمني 38

المشهد السياسي 38

المشهد العسكري 40

المشهد الاقتصادي 41

الشأن الدولي 43

إيران والولايات المتحدة 44

أولًا: مستجدات الموقف الأمريكي من الأزمة مع إيران 44

ثانيًا: السياسة الإيرانية في مواجهة المواقف الأمريكية 46

ثالثًا: الدلالات والتداعيات 48

إيران وباكستان 50

أولًا: موقف باكستان من تصاعد التوترات في الخليج العربي 50

ثانيًا: ما دوافع باكستان في الوساطة بين أمريكا وإيران أو بين إيران ودول الخليج؟ 51

ثالثًا: السيناريوهات المحتملة في حالة المواجهة العسكرية بين إيران والسعودية 52

الملخص التنفيذي

حققت إيران خلال شهر يونيو 2019م نجاحات جزئية في مواجهة استراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية، تمثلت في التمسك بشرط عدم التفاوض إلا بعد إلغاء العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، كما لم يُحَقَّق إجماع دولي على إدانتها في حوادث استهداف ناقلات النفط في كلٍّ من المياه الاقتصادية الإماراتية وخليج عمان، ما دفعها إلى مواصلة التحرك في إطار سياساتها التصعيدية باستهداف طائرة أمريكية مُسَيَّرَة فوق المياه الدولية، وفق تصريحات الإدارة الأمريكية، وإعلان تخفيض التزاماتها النووية.

وانعكس الوضع سالف الذكر على الداخل الإيراني، إذ صار المحافظون المتشددون أكثر قوة من ذي قبل بين التيارات السياسية الأخرى، فعادت القضايا السياسية والدينية الفرعية إلى الصعود على السطح، مثل قضية الالتزام بالتصور الإيراني الثوري للحجاب الإسلامي كأحد أدوات الفرز السياسي في المجتمع، ما يعد انعكاسًا لاستقواء التيار المتشدد والحرس الثوري بالنجاحات الجزئية المرحلية التي تحققت في إطار مواجهة الضغوط الأمريكية، وبدا التيار الإصلاحي أكثر شعورًا بالإقصاء وعدم المشاركة السياسية على الرغم من تحالفه الظاهري مع تيار الاعتدال بزعامة الرئيس الحالي حسن روحاني وحيازته الأغلبية البرلمانية، ومن ثم بات النائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري ممثل التيار الإصلاحي أقرب إلى الاستقالة، بعد تصاعد خلافاته مع الرئيس؛ بسبب إدارة الفريق الاقتصادي، وعدم تمتعه بأية صلاحيات وعجزه عن أي

فعل سياسي أو حتى تغيير سكرتيره الشخصي على حد قوله، الأمر الذي ينبئ بانتهاء تحالف المعتدلين والإصلاحيين، ما يعطي المرشد علي خامنئي الفرصة لتشكيل تيار سياسي جديد ينفذ كامل رؤيته وتوجيهاته السياسية والاقتصادية، كمرحلة جديدة من مراحل الديكتاتورية الخامنئية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ترددت أنباء عن مواصلة الصين استيراد النفط الإيراني، وتمديد الإعفاء من العقوبات الأمريكية للعراق والسماح له باستيراد الغاز والكهرباء من إيران. وقُدِّر متوسط الصادرات الإيرانية النفطية بكميات تتراوح بين 300 ألف برميل و500 ألف برميل يوميًّا، حازت الصين نصف هذه الكمية، ما يعني عدم الوصول بالصادرات النفطية الإيرانية إلى مستوى الصفر، الأمر الذي يوحي ببداية تراخٍ نسبي في الحظر المفروض على الصادرات النفطية الإيرانية، ربما يكون مقصودًا من قِبل الإدارة الأمريكية؛ لتشجيع إيران على التحرك صوب خيار التفاوض، خصوصًا في ما يتعلق بالموقف الصيني من العقوبات. في حين، أصدرت الولايات المتحدة جملة من العقوبات المالية على المرشد ومستشاريه وقادة الحرس الثوري تمنعهم من الوصول إلى النظام المالي العالمي، ردًّا على حادثة استهداف الطائرة المُسَيَّرَة الأمريكية. وعلى الرغم من البُعد الرمزي لهذه العقوبات فإنها تحد من عمليات الالتفاف على العقوبات، من خلال عرقلة تكوين الشركات الوهمية التي تتحرك من خلالها قيادات الحرس الثوري لتخفيف الضغوط الاقتصادية الواقعة على إيران.

وعلى الرغم من ضعف القوة العسكرية الإيرانية مقارنةً بالقوة الأمريكية والإقليمية بالمنطقة، فإن إيران فضَّلت انتهاج سياسة العمل الاستباقي وإبداء أكبر قدر ممكن من الصلابة، دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة في عملية استكشاف لمدى جهوزية ودافعية واشنطن لشن عمليات عسكرية، وقد نتج عن هذه السياسة تيقُّن طهران من عدم رغبة الولايات المتحدة في الدخول في مواجهة عسكرية معها، على الأقل في الوقت الحالي وعلى المدى القصير، ما أعطاها دافعًا قويًّا لممارسة الضغوط الدبلوماسية على الجانب الأوروبي والتمسك بسياسة تخفيض الالتزامات النووية والتلويح بالخروج من الاتفاق النووي.

وفي الشأن العربي، استخدمت إيران نفوذها في كلٍّ من العراق واليمن؛ لتدعيم موقفها في مواجهة الولايات المتحدة، باستعراض قدرتها على تحريك الداخل في هاتين الدولتين، واستهداف القوات الأمريكية في العراق بعمليات عسكرية محدودة تستطيع التنصل من مسؤوليتها بسهولة، وفي الوقت نفسه تشعر الولايات المتحدة بقدرتها على التحرك على أكثر من جبهة، دون تحمل تكلفة عالية من الصراع، إذ كثفت إيران من تحركاتها في العراق لديمومته ضمن دائرة النفوذ الإيراني من ناحية، والحفاظ على مكتسباتها من ناحية ثانية، وضمان تنفيذ بقية مخططاتها في العراق من ناحية ثالثة، والعمل على تقليص أوراق الضغط الأمريكي والخليجي في العراق من ناحية رابعة، لذلك عجَّلت إيران بالتوقيع على مشروع قانون لتحفيز ودعم الاستثمار مع بغداد، مع تكثيفها قصف أهداف عربية وغير عربية على الأراضي العراقية، واستخدام العراق كمنصة لقصف أهداف خارج الحدود الإيرانية، للتأكيد على حجم النفوذ الإيراني داخل العراق وأنه بات منطقة نفوذ إيرانية، وإيصال رسائل سياسية إلى الدول المستهدفة مصالحها بالعراق بأن لدى طهران أوراقًا يمكن تحريكها وإلحاق الضرر بمصالح الخصوم فيها، مع السعي في الوقت ذاته إلى تهدئة الأوضاع مع العواصم الخليجية الثلاث الرياض وأبو ظبي والمنامة، في مسعى منها إلى تهدئة الأوضاع بالمنطقة الشرق أوسطية الملتهبة، بما يعود بالنفع على الأوضاع الإيرانية في وقت تشهد فيه إيران حصارًا أمريكيًّا ضاغطًا. والشيء نفسه قامت به إيران في الأزمة اليمنية، فقد

باتت متحكمة في القرار السياسي للميليشيات الحوثية بدرجة كبيرة من ناحية تنفيذ اتفاق ستوكهولم أو تجميده، وبات واضحًا مدى تأثير مسارات الأزمة الإيرانية الأمريكية في الأزمة اليمنية صعودًا وهبوطًا.

وعلى المستوى الدولي، كان توجُّه إيران نحو تخفيض التزاماتها النووية وتجاوز الحدود المنصوص عليها في الاتفاق النووي من كمية اليورانيوم منخفض التخصيب والماء الثقيل المسموح لها الاحتفاظ به على أراضيها- التصعيد الأبرز، في حين تراجعت الولايات المتحدة عن توجيه ضربة عسكرية محدودة ضد إيران ردًا على إسقاط الطائرة الأمريكية المسيرة، تلافيًا لوقوع ضحايا في الجانب الإيراني، وحتى يكون الرد الأمريكي على قدر الفعل الإيراني نفسه الذي لم يسفر عن قتلى في صفوف القوات الأمريكية، وبدت واشنطن غير مستعدة للدخول في صراع مسلح في منطقة الخليج، وإن كانت حوادث استهداف ناقلات النفط بالمنطقة أوجدت حاجة ملحة إلى تشكيل قوة للحفاظ على أمن الملاحة البحرية من مخاطر الاعتداءات الإيرانية المتكررة، لكن الاستفزازات الإيرانية التي مرت دون رد كافٍ قد أضافت إلى رصيد إيران، سواء على المستوى الداخلي، حيث بدت طهران أكثر ثباتًا أمام الرأي العام الداخلي، بعد موجة من التشكيك داخليًا في قدرات الحرس الثوري بعد تعرضه لسلسلة من عمليات الاستهداف داخليًا على مدار العامين الماضيين، سواء داخل العاصمة طهران أو في الأقاليم ذات الأغلبية من الأقليات العرقية غير الفارسية، أو على المستوى الدولي، إذ لو قررت إيران دخول مرحلة تفاوض حول الاتفاق النووي، لا شك أن وضعها التفاوضي سيكون أفضل نسبيًا مما كان عليه في شهر مايو الماضي عندما طُبِّق الحظر الكامل على الصادرات النفطية. ولا شك أن الموقف الأمريكي في التعامل مع الاستفزازات الإيرانية يحتاج إلى قدر من التعديل وإضافة بعض الضغط العسكري إلى جوار استراتيجية الضغوط القصوى، للوصول إلى الهدف الأساسي وهو تغيير سلوك طهران ، ودمجها بالمجتمع الدولي وفق معايير التعايش السلمي واحترام سيادة الدول، بعيدًا عن استراتيجيات الحروب بالوكالة وأعمال الميليشيات المسلحة.

وحملت التوترات البالغة التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال شهر يونيو 2019م، قدرًا من المخاطر للدول الإقليمية الغير مشمولة في الصراع على نحو مباشر –كباكستان- التي ترتبط

بعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة، وإن كانت علاقاتهما تمر حاليًا بمرحلة من التوتر، كما تنتهج إسلام أباد سياسة خارجية حيال المنطقة تمكّنها من الحفاظ على التوازن في علاقاتها مع كلٍّ من السعودية وإيران، ولعل هذا التوازن هو الذي يضمن لها قدرًا من استقرار الأوضاع في مناطق الحدود المشتركة مع إيران، كما يحد من الانحياز الإيراني للهند العدو التقليدي لباكستان، ومن ثم يختص الموقف الباكستاني من توترات منطقة الخليج بكثير من التوازنات الدولية والإقليمية التي ربما يخل بها إلى حد كبير اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران.

الشـــأن الداخلـــي

بدت إيران على المستوى الداخلي تحاول تجاوز أزمة التعامل مع استراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية، وظهرت من جديد تفاعلات القوى السياسية الداخلية، إذ عمد رجال الدين إلى التأكيد على المفاهيم الثورية ذات البُعد الديني، مثل قضية الالتزام بالحجاب في الشارع الإيراني، التي عُدَّت مظهرًا سياسيًا تُصَنَّف وفقه تيارات المجتمع الإيراني أكثر من كونه أمرًا دينيًا، كما اشتد التباعد بين الإصلاحيين الممثلين في الحكومة الإيرانية بإسحاق جهانغيري نائب الرئيس الإيراني، والتيار المعتدل بزعامة الرئيس الإيراني حسن روحاني، الأمر الذي يشير إلى احتمالية عدم تحالف الفريقين في الانتخابات القادمة، سواء البرلمانية أو الرئاسية، في حين كان فرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة على المرشد الإيراني ودائرة النخبة من مستشاريه الخاصين وقادة الحرس الثوري المعروفين ببيت المرشد الحدث الأبرز على المستوى الاقتصادي، وهو إجراء له بُعد رمزي ربما أكبر من أثره الاقتصادي، لكن على المستوى العسكري ظل نجاح الحرس الثوري في إسقاط طائرة أمريكية مسيرة الفعل الحاضر في العقل الجمعي الإيراني الذي أضاف زخمًا أكبر إلى التحدث وقوَّى اتجاه الرفض للتفاوض داخل إيران.

الملـف الأيديولوجـي

يرصد هذا الملف التطورات الأيديولوجية في الساحة الإيرانية خلال شهر يونيو، وأثر تلك التطورات في الفواعل الداخلية في الحوزة والدولة، فيما يتناول عودة الزخم حول الحجاب، خصوصًا بعد محاولة تطبيق مشروع المراقب الواحد الخاص بمسألة الحجاب من قِبل الأجهزة الأمنية، وتشجيع المراجع على إنفاذه.

أولًا: مراجع الدين وعودة زخم الحجاب

تُعدّ مسألة الحجاب في إيران من الأمور التي يُثار حولها زخم كل فترة، بسبب تشدد السلطة السياسية والنخبة الدينية فيها، إذ تعتقد السلطة أنّ أي تنازل في هذه المسألة بمثابة استسلام لموجة الحداثة، وإخفاق للثورة في ترسيخ تعاليمها.

فقد وجّه المرجع الديني محمد علوي جرجاني خطابه إلى القوات الأمنية قائلًا: «لا تدعوا نعمة الحجاب تزول، والتعامل مع عدم ارتداء الحجاب هو مطلب مراجع التقليد. لقد قُدِّمت بضعة آلاف من الشهداء وكل هذه التضحيات كي يُحفَظ الإسلام، الشرف والحجاب»[1].

فربط المرجع جرجاني بين موت آلاف الشهداء والحفاظ على الإسلام الذي يأتي الشرف والحجاب في مقدمة تعاليمه حسب وصفه.

وحول مشروع المراقب الذي تنوي الجهات الأمنية تطبيقه بشأن الحجاب، أوضح علوي جرجاني أن مشروع المراقب: «هو مشروع رائع وإيجابي، لكن على القوات الأمنية إعلان أهدافها وطريقة تنفيذه ومراحله، لتقوم الحجة على الجميع، ولكيلا يقول أي مخالف إنه لم يكن يعلم بذلك. وعلى منفذي هذه الخطة التنبيه بأدب، وألا يكتفوا بتنبيه أو تنبيهين، بل يجب أن يُكرر بلطف. فمهمتنا حفظ الأسس، وأدعو جميع المواطنين إلى مراعاة هذا المبدأ، وأن يحرصوا على عدم كشف الحجاب، والحقيقة أن الحجاب في الحد المعقول كاف»[2].

وتأتي تصريحات جرجاني متناغمة ومتماهية مع فتاوى وتصريحات مراجع الدين المحسوبين على الخطّ الولائيّ، الذين يطالبون السلطة الأمنية دومًا بالتدخل لفرض الحجاب، فهذا –حسب تعبير جرجاني- «مطلب مراجع التقليد».

في حين دقّ آخرون ناقوس الخطر بشأن ما عدوه خطرًا يهدد الثورة ومظاهرها الدينية، فحسب **جعفر السبحاني**[3]: «إنّ الحجاب آخذ في الانخفاض في البلاد، وينبغي أن تؤخذ قواعد الحجاب والمعايير الدينية في الجامعات على محمل الجد»[4].

---

(1) وكالة تسنيم، آيت‌الله علوی گرگانی خطاب به ناجا: نگذارید نعمت حجاب از دست برود. https://bit.ly/2WSnEA6

(2) وكالة تسنيم، آيت‌الله علوی گرگانی خطاب به ناجا: نگذارید نعمت حجاب از دست برود. https://bit.ly/2WSnEA6

(3) في أثناء لقائه مع وزير العلوم والتكنولوجيا.

(4) وكالة تسنيم، آيت‌الله سبحانی: آیین‌نامه حجاب و موازین شرعی در دانشگاه‌ها جدی‌تر گرفته شود. http://cutt.us/PpToH

وإذا نظرنا إلى هذين الخطابين، فالأول منهما للجرجاني مُوجَّه إلى السلطة الأمنية، والثاني للسبحاني مُوجَّه إلى السلطة الثقافية، ويدل هذا على استراتيجية الحكومة التي تسير في خطين متوازيين بخصوص هذه المسألة، أي: خط الإلزام عبر القوانين ومتابعة جهاز الأمن، وخط الاستثمار في الحاضنة الثقافية الممثَّلة في الجامعات والمؤسسات التعليمية.

ثانيًا: سلطة الدولة في فرض الحجاب: بين التقنين والتشريع

وفقًا لنظرية ولاية الفقيه بقراءتها المطلقة/ الخمينية، فإن من حق الولي الفقيه أن يُلزم الناس بما يراه، وأن يمنعهم أيضًا مما يراه.

ووفقًا لمرجعيات الخطّ الولائيّ فإنّهم يطالبون دومًا السلطات بالتدخل لإجبار الناس على الحجاب، فحسب مكارم الشيرازي فإن: «الحكومة الإسلامية والمسلمون ليسوا ملزمين بمواجهة الخطايا الخفية للأفراد، لكن مما لا شك فيه أن عليهم واجب إنكار الخطايا التي ارتُكِبَت علنًا وواضحًا على مستوى المجتمع، ومن ثمّ فإن الحكومة الإسلامية ملزمة بمنع الخطايا العامة»[1]، ونزع الحجاب من تلك الخطايا العامة التي يدعو الفقهاءُ إلى منعها[2].

لكن هذا الخطاب ليس سمتًا عامًا ولا معتمدًا فتوويًا داخل المذهب، فإن فقهاء آخرين ممن لا يعتمدون نظرية ولاية الفقيه، خصوصًا مدرسة النجف الفقهية، يرفضون تدخل الدولة في مثل تلك الأمور، فعلى سبيل المثال فإنّ المرجع إسحاق الفياض يقول: «إن استخدام القوة والإكراه في الترويج للحجاب ليس فعالاً»[3].

ووفقًا لفتوى مكارم الشيرازي وفقهاء الخطّ الولائي، فإنّ الدولة ومؤسساتها -كالشرطة والقضاء- من حقها أن تمارس العنف ضد من تخلع الحجاب، وهو الحاصل بالفعل وهو سبب

(١) انتخاب، نظر مراجع درباره حجاب اجباری. http://cutt.us/JBisT

(2) نلحظ صلات في الأنماط والنماذج بين ما تفعله السلطة الإيرانية وما تقوم به الحركيات العنيفة من إجبار الناس على نمط واحد، متعلق بمحض حريتهم الشخصية. فكانت داعش أيضًا تجبر النساء على الحجاب وفق تصورها، وكان رجال الحسبة يتدخلون بقوة ضد أية امرأة تنزع حجابها أو ترتديه بصورة مخالفة للتصور الداعشي. وقد التفت المفكر العراقي فالح عبد الجبار إلى تطابق صورة المهدي في مخيلة الجماعات العنيفة مع صورته عند الحركيات الشيعية. فكلاهما يسعى إلى نموذج سلطة ينوب فيه عن الله. راجع: فالح عبد الجبار، دولة الخلافة.. التقدم إلى الماضي، ط/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2017م، ص64، وص184.

(3) راديو فردا، ناصر مكارم شيرازی: حجاب، اجباری نیست الزامی است، http://cutt.us/IHmAu. وجاء ذلك التصريح خلال لقائه مع رئيس القضاء الإيراني في عام 2009م.

التوتر الذي يصعد على السطح كلّ فترة. لكن وفقًا لفيّاض وفقهاء الانتظار، فإنّ الدولة لا يحق لها ذلك، ومن ثمّ فالنتيجة النهائية تتوافق مع مخرجات الإصلاحية الشيعية الإيرانية الممثلة، التي يقودها أمثال كديور وغيره من رجال دين. ولا تُنسى في هذا الصدد واقعة اعتقال طهران ليوسفي اشكوري بسبب فتوى قريبة من فتوى الفياض[1]، عندما أراد أن يجرد الدولة من حقها في إلزام الناس بالحجاب، والدولة ترى أنّ هذا حقّ أصيل لها لا يُمكنها التنازل عنه وإلا فهي تتنازل عن الثورة «الإسلامية»[2].

وتماهت القوات الأمنية مع السلطة المرجعية لفقهاء الخط الولائي، فصرَّح قائد القوات الأمنية[3]، في قمّ، قائلًا: «إنّ العفة والحجاب أحد الأمور المهمة التي تشغل المرشد ومراجع التقليدية، والأئمة، والشعب المتدين، وهناك 26 جهازًا تلعب دورًا في موضوع الحجاب والعفاف، الجانب الأكبر منها له دور ثقافي، والجزء الأصغر منه تنفيذي هو الذي تتولاه القوات الأمنية الإيرانية»[4].

وعن الخطة الجديدة التي أعدتها القوات الأمنية لمواجهة نزع الحجاب، قال قائد القوات الأمنية: «إن القوات الأمنية قد أعدت خطة (المراقب الواحد) للتعامل مع عدم ارتداء الحجاب داخل السيارات، ووضعتها قيد التنفيذ، وقد نُظمت ووُظفت عناصر علنية وسرية. ستُرسَل رسالة إلى مالك السيارة التي تكشف مَن فيها حجابها، ليراجع مركز الشرطة خلال 3 أيام، وسيُنَبَّه للمرة الأولى ويؤخذ تعهد عليه، وفي حال تكرر ذلك، سيُنَبَّه كذلك وستوقف السيارة، وإذا تكرر للمرة الثالثة فسيُتعامَل قضائيًّا»[5].

فمسألةُ الحجاب بالنسبة إلى قيادة القوّات الأمنية مسألة محورية، وتدخل في صلب دوائر عملهم، بل إنّها -وفقًا لتعبير أحد هؤلاء القادة الأمنيين- «خطّ أحمر للقوات الأمنية»[6].

لكن ثمة أصواتًا أخرى تدعو إلى عدم تفكيك الديني عن القانوني في إيران باعتبارها جمهورية «إسلامية»، ومن ثمّ لا يتأتى التفكيك بين الديني والقانوني، ويرى هؤلاء أنّ أية دعوات إلى احترام الحجاب بوصفه قانونًا في البلاد، ومن ثمّ يجب احترامه كقانون لا كفريضة شرعية، أمرٌ مرفوض، كون الحجاب له جذور دينية وليس مجرد مسألة قانونية، علاوة على أنّ أفراد المجتمع لن يمكنهم معاقبة منتهكي هذا القانون، فستكون ملاحقة منتهكي القانون بيد الدولة وحدها، بالإضافة إلى عدم ثبات القوانين الوضعية وجواز تبدلها وتغيرها في أيّ وقت، بخلاف الأمر الشرعي[7].

لكن الدولة الإيرانية تدرك أن ثمة ردود أفعال غاضبة من النساء بسبب قانون الحجاب، بل إن كثيرًا من الإيرانيات يعترفن بشرعية الحجاب لكن يتمردن على ارتدائه بسبب القوانين، لأنّه أمر شخصي لا يجوز الإلزام به وفقًا لهؤلاء، وهذا الإدراك من قبل الدولة ربما هو السبب الرئيسي في إبقاء قوانين الحجاب، والتشدد فيها، لأنّ أي تنازل عنها سيُفقد الشارع مظهره الديني الذي يخدم الدولة في الترويج لنفسها باعتبارها حامية الدين والمذهب.

---

(1) راجع: اريك رولو، الجمهورية في مواجهة حكم رجال الدين، يونيو2001م. http://cutt.us/8O1tO

(2) "فُرض الحجاب في إيران على مرحلتين، في عامَي 1981 و1983. في الأولى، اقتصر نطاقه على المؤسسات والدوائر الحكومية، وفي الثانية أصبح إلزاميًّا خارج البيوت لجميع النساء، بعدما أُقرَّ قانون عقوبة عدم ارتداء الحجاب التي تتراوح بين التعزير وغرامة مالية تصل إلى عشرين دولارًا، وصولًا إلى الحبس من عشرة أيام إلى شهرين، و74 جلدة، بحسب المادة رقم 638 في قانون العقوبات الإسلامية". راجع الجزيرة نت: http://cutt.us/uXoZe

(3) عبد الرضى آقاخاني.

(4) وكالة تسنيم، آيت‌الله علوی گرگانی خطاب به ناجا: نگذارید نعمت حجاب از دست برود. https://bit.ly/2WSnEA6

(5) وكالة تسنيم، آيت‌الله علوی گرگانی خطاب به ناجا: نگذارید نعمت حجاب از دست برود. https://bit.ly/2WSnEA6

(6) السابق، نفسه.

(7) المصدر: صحيفة "مردم سالاري": دفاع غلط از حجاب. http://www.pishkhaan.net/news/147883

خلاصة

تُعدّ مسألة الحجاب في إيران مركزية، وليست مجرّد مسألة على الهامش الديني والسياسي في الدولة، إذ إنّ النخبة الدينية هناك تعتقد أنّ الحفاظ على الدولة والثورة يستلزم الحفاظ على كلّ مظاهرها التي رسّختها بعد نجاحها في إسقاط الشاه ومنظومته الثقافية ونموذجه الديني. كذلك فإنّ الحجاب يُعدّ -وفقًا للكوامن الموجِّهة للنخبة الدينية- من مظاهر إسلامية الدولة وشعبويتها في الأوساط المذهبية في الداخل والخارج، ما يغلق الباب أمام أيّ منافس لقيادة الدولة في مساحات التدين المسيَّس، أي إنه نوع من احتكار النموذج الديني والمذهبي ومصادرة التحدث باسمه.

ولذا فمن المتوقع أن يستمر تشدد السلطة السياسية والنخبة الدينية تجاه مسألة الحجاب، على أن تظلّ القوانين المتعلقة به سارية. كذلك فإنه ينبغي أن نلاحظ هنا أنَّ مسألة الحجاب ليست متعلقة بمحافظين وإصلاحيين وإن تجوذبت بينهما في المعارك الانتخابية كثيرًا، إلا إنها من مركزيات الثورة الإسلامية التي لا يمكن لأي فصيلٍ منهما أن يتنازل عنها، أو يدعو إلى إلغاء تقنينها.

الملف السياسي

أصبح التوتر السمة البارزة في العلاقة بين الرئيس روحاني ونائبه جهانغيري، ورغم محاولات الحكومة التكتم على هذا التوتر، فإن عددًا من وسائل الإعلام (الإصلاحية والأصولية) ظل يتحدث باستمرار عن بعض هذه الخلافات، في حين أفصح جهانغيري نفسه عن البعض الآخر، ونتيجة لهذا الوضع قدم استقالته عدة مرات، لكنها رُفضت من قِبل المرشد والرئيس.

وأدت أسباب عديدة إلى امتعاض جهانغيري من سياسات روحاني، أبرزها السخط الشعبي من أداء الحكومة، خصوصًا في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وتراجع دوره ومكانته كنائب للرئيس في الحكومة الحالية مقارنةً بالفترة الرئاسية السابقة. وفي أكتوبر الماضي، كشف جهانغيري عن حجم صلاحياته داخل مؤسسة الرئاسة عندما تحدث عن أنه لا يملك حتى صلاحية تغيير سكرتيره، وذلك في معرض رده على وزير بالحكومة طالب بزيادة صلاحيات الوزراء. واتضح حينها أن خلافًا قد نشب بينه وبين مدير مكتب روحاني، محمود واعظي، المتهم من قِبل الإصلاحيين بسعيه إلى تحجيم دورهم في الحكومة والتخطيط للإطاحة بجهانغيري، ونتيجة لهذه الخلافات قدم جهانغيري استقالته من منصبه، لكن الرئيس روحاني احتوى الأزمة.

وبعد أشهر من تلك الحادثة، تعرض جهانغيري مجددًا لأزمة جديدة، لكن هذه المرة مع الرئيس روحاني شخصيًا، بعد أن تحدثت وسائل الإعلام عن نشوب مشادة كلامية بينهما خلال اجتماع للجنة العليا للتنسيق الاقتصادي حضره رؤساء السلطات الثلاث، إذ اتهم روحاني نائبه جهانغيري والإصلاحيين بالسعي إلى إسقاط حكومته. ولقد حاولت الحكومة في البداية نفي خبر المشادة الكلامية والتكتم عليه، لكنها أكدته ضمنيًا من خلال تصريحات المسؤولين. فالمتحدث باسم الحكومة علي ربيعي قال في هذا الصدد: «في الاجتماعات المهمة تُطرَح الآراء والمقترحات بكل حرية وصراحة، وإن موضوع تعديل الميزانية له علاقة مباشرة بحياة الشعب، ولهذا السبب تتعدد وجهات النظر»[1].

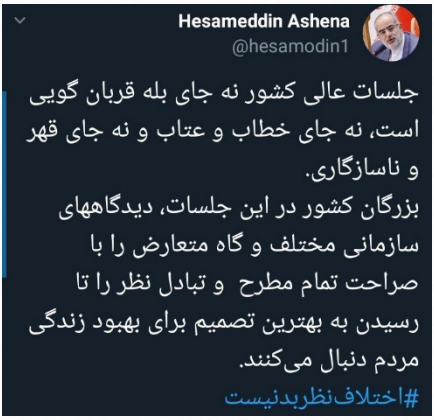

وفي السياق نفسه، نشر مستشار الرئيس روحاني، حسام الدين آشنا، تغريدةً على موقع «تويتر»، أكد فيها خبر الخلاف والمشادة الكلامية بين الرئيس ونائبه على نحو ضمني عندما قال: «إن الاختلاف في وجهات النظر ليس بالأمر السيئ، وإن المجالس العُليا في البلاد ليست مكانًا لإظهار الطاعة، ولا هي مكان للعتاب والغضب وعدم التوافق».

(1) مستقل آنلاين، "روحانی" اعتراض، "جهانگیری" سکوت، تاريخ الاطلاع: 4 يوليو 2019 http://cutt.us/072mt

أولًا: أسباب الخلاف بين روحاني وجهانغيري

يدور الخلاف حول انتقاد جهانغيري تأخُّر الحكومة في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية المهمة، الذي ألقى باللوم فيه على الرئيس روحاني، ومنها تعديل هيكل الميزانية وحصة الأجهزة المختلفة من هذه الميزانية. وردًّا على انتقادات جهانغيري وجَّه روحاني اتهامًا إلى نائبه والإصلاحيين بأنهم بصدد الإطاحة بالحكومة، فيما أغضب هذا الاتهام جهانغيري ليقرر ترك الاجتماع، لكن عددًا من المسؤولين الحاضرين في الاجتماع -ومنهم رئيس البرلمان علي لاريجاني- تدخلوا وطلبوا منه عدم ترك الاجتماع[1].

وإضافة إلى الأسباب المذكورة فإن صحيفة «كارگزاران» التابعة لحزب كوادر البناء الإصلاحي أضافت سببًا آخر لنشوب الخلافات بين روحاني وجهانغيري، هو تباين وجهات النظر بخصوص مسألة تعديل قيمة الوقود، فبينما كان عدد من المشاركين باللجنة الاقتصادية العليا يدافع عن تحرير سعر الوقود، كان آخرون من أعضاء الحكومة -منهم رئيس منظمة التخطيط والميزانية المقرَّب من الرئيس روحاني، محمد باقر نوبخت- يدافع عن فكرة وجود سعرين. ويبدو أن روحاني يرفض الفكرة المدعومة من جهانغيري الداعية إلى تخصيص حصص معينة من الوقود لكل مواطن إيراني، لخشيته من تسببها في ارتفاع الأسعار[2].

ثانيًا: رئاسة جهانغيري لهيئة الاقتصاد المقاوم تحول دون استقالته من الحكومة

إن فشل روحاني في القيام بإصلاحات حقيقية كان قد وعد بها ناخبيه والتيار الإصلاحي الذي دعمه، وخشية الإصلاحيين تراجع حضورهم السياسي وفقدان قاعدتهم الجماهيرية في الاستحقاقات الانتخابية القادمة (البرلمانية والرئاسية)، **المقرر عقدهما على التوالي في 2020 و2021**، فضلًا عن استمرار الخلافات بين روحاني وجهانغيري الممثل الرئيس للإصلاحيين في الحكومة، هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى اتساع هوة الخلاف بين الإصلاحيين الرئيس، ودفعت جهانغيري إلى تقديم استقالته عدة مرات، أُجهضت برفض روحاني تارة وبوساطة الوزراء تارة أخرى، لكن يبدو أن تدخل المرشد هو الذي حال دون إصراره على الاستقالة، بعد أن كشف وزير العمل في حكومة محمد خاتمي وأحد قياديي مجلس السياسات التابع للتيار الإصلاحي، علي

---

(1) صبح نو، جزئيات قهر و آشتى جهانگيرى و روحانى، تاريخ الاطلاع: 4 يوليو 2019 http://cutt.us/IKXQn

(2) خبر آنلاين، پشت پرده اختلافات جهانگيرى و روحانى چيست؟، 25 تاريخ الاطلاع: 5 يوليو 2019. http://cutt.us/jEjst

صوفي أن إسحاق جهانغيري وجَّه رسالة إلى المرشد وطلب منه إعفاءه من منصبه، لكن خامنئي رفض استقالته. ورغم أن صوفي عزا استقالة جهانغيري إلى خلافات بينه وبين محمود واعظي أحد كوادر حزب الاعتدال والتنمية، وهو حزب روحاني نفسه، فإن جهانغيري برر للمرشد بأنه لن يكون مفيدًا لإيران في الوقت الراهن، وأن مشروع الاقتصاد المقاوم -الذي كلفه المرشد بإدارته -لم يحقق تقدمًا[1]. ورغم أن الجهة المسؤولة عن قبول أو رفض استقالة جهانغيري هي الرئيس روحاني، فإنه يبدو أن ترؤسه لهيئة الاقتصاد المقاوم هو الذي حمله على مطالبة المرشد بإعفائه من منصبه.

ثالثًا: ما حقيقة أن الإصلاحيين بصدد الإطاحة بحكومة روحاني؟

يطرح إقحام الرئيس حسن روحاني، التيار الإصلاحي في خلافه مع نائبه جهانغيري، مجموعة من التساؤلات، هي: ما حقيقة ما ذهب إليه روحاني من أن نائبه والإصلاحيين يسعون إلى إسقاط حكومته؟ وهل يستند هذا الاتهام إلى وقائع، أم أن المقصود في الأساس هو جهانغيري، كونه الممثل الرئيس للإصلاحيين في الحكومة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، يمكن القول إنه على الرغم من الانتقادات المباشرة التي ظل الإصلاحيون يوجهونها إلى روحاني منذ انطلاق الفترة الرئاسية الثانية في أغسطس 2017، فإن الإصلاحيين لم يبدوا أية نية علنية للإطاحة بالحكومة، لكن سر غضب روحاني من الإصلاحيين قد يكون بسبب ما تداولته بعض وسائل الإعلام الإيرانية عن قيام الإصلاحيين بعقد عدد من الاجتماعات برئاسة الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وذهبت وسائل الإعلام تلك إلى أن هذه الاجتماعات تمحورت حول مصير حكومة روحاني (استمرار الحكومة في عملها حتى نهاية الدورة الرئاسية الثانية أم دعوة روحاني إلى الاستقالة)، بل وذهب بعض الصحف والمواقع الإخبارية إلى أبعد من ذلك بحديثه عن أن الرئيس السابق محمد خاتمي أعلن في هذه الاجتماعات أنه سوف يوقف دعمه لروحاني وحكومته، وأنه غير مستعد لتكرار تجربة دعمه لروحاني[2].

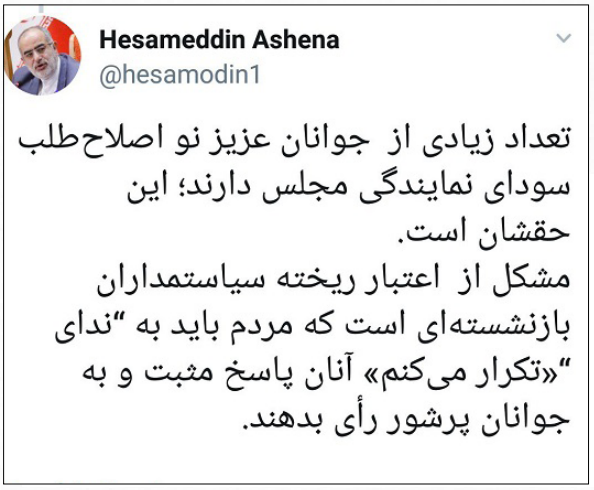

لم يؤكد الإصلاحيون صحة هذه الأخبار من عدمها، لكن عضو لجنة السياسات التابعة للإصلاحيين ووزير التعاون الأسبق علي صوفي قال إنه «سمع» أن خاتمي طالب روحاني بمنع القوى الأخرى التي تعرقل عمله، وإذا لم يعد بمقدوره القيام بذلك فعليه التنحي عن

(1) برترينها، تاييد نشده، استعفاى جهانگيرى و مخالفت رهبر انقلاب، تاريخ الاطلاع: 6 يوليو 2019 http://cutt.us/ASzbS

(2) دنياي اقتصاد، ماجراى اختلافات جهانگيرى و روحانى چه بود، تاريخ الاطلاع: 6 يوليو 2019. http://cutt.us/Ud5ua

منصبه[1].

ويبدو أن تغريدة حسام الدين آشنا مستشار الرئيس روحاني، التي وصف فيها محمد خاتمي بـ«السياسي المتقاعد»، جاءت في إطار الخلافات بين الرئيس والإصلاحيين وكرد على تصريحات خاتمي. وعلى الرغم من أن آشنا لم يذكر اسم خاتمي صراحةً في هذه التغريدة، فإنه استعاض عنه بذكر كلمة خاتمي المشهورة «تكرار مي كنم» التي تعني **أكرر أو أُعيد**، والتي اعتاد خاتمي خلال السنوات الأخيرة استخدامها قبل الانتخابات لتعبئة أنصار التيار الإصلاحي، وحثهم على المشاركة في الاقتراع والتصويت لصالح مرشح أو مرشحي التيار.

خلاصة

إن تجاهل روحاني للإصلاحيين عند تشكيل الحكومة الحالية في 2017 وتقريبه للمحافظين في حكومته، وَلَّدا قناعة راسخة لدى قطاع واسع من الإصلاحيين بأن الرئيس كان انتهازيًّا عندما تحالف معهم في انتخابات 2013 و2017 الرئاسيتين، لأنه أدار ظهره للتيار الإصلاحي الذي دعمه بقوة وحمله إلى قصر باستور الرئاسي لدورتين متتاليتين. وبالنسبة إلى جهانغيري بات هناك اعتقاد وسط الإصلاحيين بأن مهمته انتهت بنهاية الانتخابات الرئاسية في 2017، بعد أن أبلى بلاءً حسنًا في الدفاع عن روحاني خلال المناظرات التليفزيونية التي سبقت عملية الاقتراع، مستدلين على ذلك بتراجع أهمية منصب النائب الأول خلال السنتين الماضيتين، واعتماد الرئيس روحاني على مدير مكتبه محمود واعظي إلى درجة كبيرة في تسيير شؤون الحكومة. وانطلاقًا من هذه النظرة يرى بعض الإصلاحيين أن الطريقة التي يتعامل بها روحاني مع نائبه إسحاق جهانغيري مثال لتعامله مع الإصلاحيين[2]، كأنهم يريدون القول إن ما حدث لجهانغيري لم يكن مجرد اختلاف في وجهات النظر تجاه قضية معينة، بل هو أمر مقصود ويشكل امتدادًا لسياسة تهميش وإقصاء الإصلاحيين.

---

(1) علي صوفي:شنيده‌ام خاتمي به روحاني گفت در صورت عدم تحقق شرايط مدنظرش استعفا دهد، تاريخ الاطلاع 7 يوليو 2019.
http://cutt.us/lcHGg

(2) ستاره صبح، رفتار با جهانگيرى، نماد رفتار با اصلاح طلبان، تاريخ الاطلاع: 7 يوليو 2019.
http://cutt.us/DMewU

الملـــف الاقتصـــادي

يحلل الملف أبرز القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة الإيرانية خلال شهر يونيو، وكان الموضوع الأكثر جدلًا خلال الشهر فرض الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية الإيرانية عقوبات اقتصادية على المرشد الإيراني علي خامنئي شخصيًا، وكبار مستشاريه المقربين، لذا يحلل الملف أثر هذه العقوبات، ليس على المرشد ومكتبه فقط بل في الاقتصاد والمجتمع الإيراني في ضوء الواقع الراهن، بعد انقضاء قرابة العام على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.

آثار العقوبات الأمريكية على المرشد ومكتبه في ضوء الوضع الاقتصادي الراهن

ردًا على إسقاط إيران طائرة التجسس الأمريكية في العشرين من يونيو 2019م، أصدرت الولايات المتحدة قرارًا بوضع المرشد الإيراني علي خامنئي وأعضاء مكتبه وكبار القادة العسكريين على لائحة العقوبات المالية الأمريكية، في سابقة لم تحدث منذ قيام الجمهورية الإيرانية. وعلى الرغم من أن واشنطن وضعت هيئات اقتصادية خاضعة لسلطة المرشد مباشرةً على لائحة العقوبات، كهيئة تنفيذ أوامر الإمام أو ما يُطلق عليها اختصارًا «ستاد» أثناء رئاسة باراك أوباما -وهي هيئة اقتصادية عملاقة تضم وتدير مشروعات في مختلف المجالات الاقتصادية، قُدِّرت أصولها ورأسمالها بأكثر من 100 مليار دولار منذ بضع سنوات- فإن المرشد نفسه ومكتبه لم يُفرَض حظر عليهما من قبل، رغبةً في أن تترك الإدارة الأمريكية وقتها متنفسًا أمام إيران ولا تغلق الأبواب كافةً المتاحة للتفاوض معها في القضايا السياسية والأمنية محل الخلاف. وسنوضح في ما يلي ماهية العقوبات المفروضة على المرشد خامنئي ومستشاريه، فيما نحلل طبيعة الوضع الاقتصادي الراهن بإيجاز بعد عام من العقوبات الاقتصادية الشاملة، وسنتناول الآثار الاقتصادية المحتملة لوضع المرشد ومكتبه على لوائح العقوبات، وأخيرًا سنستعرض السيناريوهات المتوقعة أمام الطرفين الأمريكي والإيراني لإدارة الصراع الحالي بينهما.

أولًا: ماهية العقوبات الأمريكية على خامنئي وأعضاء مكتبه ومستشاريه

إلى جانب كون المرشد الإيراني أحد رموز الشيعة على مستوى العالم، والقائد المتحكم في توجيه دفة إيران، فهو أيضًا يتحكم بشخصه وبمستشاريه وأعضاء مكتبه المعينين بواسطته في كيانات اقتصادية ضخمة قد يصل رأسمالها وأصولها إلى 200 مليار دولار، وفق تقدير مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات[1]، وهي مؤسسة بحثية مقرها واشنطن. ورغم كون الرقم كبيرًا للغاية فإنه

---

(١) See: The Washington Post. Taylor Adam. "With sanctions on Iran's supreme leader, Trump targets both a religious authority and an economic empire". (25 June). https://wapo.st/2xQSBuq

لا يخلو من المنطقية، نظرًا إلى حجم الثروات التي استُحوذ عليها عقب سقوط الشاه -وسنشير إلى ذلك لاحقًا في الحديث عن آثار العقوبات. وبمعلومية الإدارة الأمريكية بأهمية هذه الكيانات الاقتصادية الخاضعة لسلطة المرشد فُرضت العقوبات التالية التي تشمل:

1- وضع المرشد علي خامنئي وأفراد مكتبه ومستشاريه على لائحة العقوبات الأمريكية والحظر المالي، بمنعهم من استخدام النظام المالي الأمريكي.

2- خضوع أية مؤسسة دولية لعقوبات أمريكية مالية أو إجرائية إذا تعاملت مع أفراد أو كيانات إيرانية موضوعة على لائحة الحظر.

3 - تجميد أي أصول مالية تابعة للمرشد أو أعضاء مكتبه أو الشركات الخاضعة له في الولايات المتحدة إن وُجدت.

4- إمكانية الإضافة التدريجية للأفراد المعينين من قِبل المرشد أو أيٍّ من المؤسسات الخاضعة له إلى لائحة الحظر المالي.

5- الوعد بوضع المسؤول الدبلوماسي الأول في إيران على قائمة الحظر في وقت لاحق، وهو وزير الخارجية جواد ظريف.

شكل 1: العقوبات الاقتصادية المفروضة على المرشد خامنئي ومكتبه

ثانيًا: طبيعة الوضع الاقتصادي الراهن قبل فرض عقوبات جديدة

قد يكون للعقوبات المفروضة على المرشد ومكتبه أثر على الوضع الاقتصادي في إيران مستقبلًا، لكن قبل الحديث عن ذلك لا بد من الإشارة بإيجاز إلى طبيعة الوضع الاقتصادي الراهن بعد عام من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرضها عقوبات اقتصادية على إيران، وهو ما يمكن إيجازه في النقاط الأربع التالية:

1- ركود تاريخي لنمو الاقتصاد:

بعد عام من العقوبات الاقتصادية الشاملة التي بدأت على صادرات النفط والصناعة والتجارة الخارجية، وامتدت لاحقًا إلى البتروكيماويات والمعادن، بلغ ركود الاقتصاد الإيراني مستويات تاريخية مسجلًا قرابة 6% تراجعًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري، وبالطبع أكثر القطاعات الراكدة هي قطاعات النفط والتعدين والصناعة، والأخير وحده تراجع قرابة 10%. خلَّف تراجع النمو الاقتصادي عمومًا ونمو قطاعَي النفط والصناعة خصوصًا تراجعًا في كلٍّ من العملات الأجنبية والدخول وتشغيل العمالة والإيرادات، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى خزينة الدولة.

2- انهيار الدخل الأساسي للحكومة مع عدم كفاية البدائل:

يحتمل أن يكون نصف الموارد السنوية للميزانية الإيرانية قد استُنزف في الوقت الحالي، ذلك بعد أن انهارت صادرات النفط الخام، المورد الأساسي للميزانية، من مستوى يتعدى 2,5 مليون برميل في اليوم، بعائد نحو 50 مليار دولار/ عام قبل الحظر الأمريكي إلى معدل يتراوح بين 300- 500 ألف برميل/ يوم على أقصى تقدير، بعائد يقدَّر بنحو 7 مليارات دولار/ عام، علاوة على الحظر المفروض على صادرات المعادن والبتروكيماويات كذلك. أما الضرائب بأنواعها -وهي أحد أعمدة الميزانية الإيرانية إلى جانب النفط- فلا تكفي وحدها للوفاء بمتطلبات الميزانية الحالية البالغة نحو 114 مليار دولار، هذا إلى جانب المشكلات التي تواجه الحكومة في هذا الصدد من التهرب الضريبي واسع الانتشار (قرابة 12 مليار دولار سنويًا)، وتهريب السلع الأجنبية للداخل دون دفع رسوم جمركية لصالح الدولة. وكنتيجة مباشرة لكل ما سبق تقتصر نفقات الحكومة الحالية على النفقات التشغيلية والجارية لا الاستثمارية أو التنموية، مع اتباع أقصى درجات التقشف للحيلولة دون إخفاق الدولة في الوفاء بالالتزامات الأساسية كالرواتب ونفقات تشغيل المرافق الضرورية، على أمل تغيُّر الأوضاع الخارجية.

3- ارتفاع قياسي في الأسعار مع تضاؤل حجم الطبقة الوسطى وزيادة الفقر:

تشكل الصادرات البترولية من نفط وبتروكيماويات ومشتقات نحو 60% من موارد العملات الأجنبية في إيران، وكنتيجة لنقص العملات ارتفعت الأسعار بقوة بمعدلات تعدت الـ50% لبعض أنواع الغذاء الأساسية، وأكثر من الضعف للحوم والخضراوات كما سبق ووضحنا في تقرير الشهر السابق، ناهيك بباقي متطلبات الحياة من مسكن وملبس وتنقل وغيره، ومع هذا الغلاء تراجعت القوى الشرائية للأسر الإيرانية بقوة، وسقطت آلاف الأسر تحت خط الفقر المطلق البالغ في العاصمة طهران 2,7 مليون تومان شهريًا (465 دولارًا) لأسرة مكونة من أربعة أفراد[1]، في حين

---

(1) انظر: راديو زمانه، عضو شورای عالی کار: حقوق 1,5 میلیونی کارگری تنها کفاف 10 روز معیشت یک خانواده 3,5 نفری را می‌دهد، 10 اردیبهشت 1398، https://bit.ly/2LeM5qA

تحتاج الأسرة فعليًّا إلى 7 ملايين تومان (1207 دولار) لتغطية النفقات الشهرية وفق منظمات العمل المستقلة في إيران.

4- عزلة مالية ومصرفية ناتجة عن تضارب الأهداف السياسية مع المصالح الاقتصادية:

تلعب تفاعلات الاقتصاد السياسي وتصارع النخب السياسية دورًا مهمًّا في خلق عزلة مالية وتجارية لإيران بأيدي الإيرانيين أنفسهم، إذ أن رفض نخب دينية أو سياسية التوقيع على الاتفاقيات المالية الدولية -كاتفاقية FATF المرتبطة بالشفافية المالية- يعيق حرية التجارة وتعامل البنوك الدولية مع البنوك الإيرانية بأمان خشية العقوبات الأمريكية، كما يعطل تفعيل قنوات المساعدة المالية الأوروبية مثل «آنستكس» التي لم تقدم ما تحتاج إليه إيران إلى الآن، من وجود قناة مالية آمنة لبيع النفط ولشراء احتياجاتها من السلع والمواد الخام من الخارج بحرية، لتضيق بذلك دائرة الحصار الاقتصادي التجاري المفروض عليها.

شكل2: طبيعة الوضع الاقتصادي الراهن

ثالثًا: آثار محتملة لوضع المرشد ومكتبه على قوائم الحظر المالي

إضافة إلى ما قد يكون لفرض عقوبات أمريكية على المرشد وكبار مستشاريه من تبعات سياسية ودبلوماسية، وربما تشدد الإدارة الإيرانية في التفاوض والتوصل إلى حلول مع الولايات المتحدة، فإن حظر المرشد ومكتبه قد تترتب عليه مجموعة من الآثار الجدية، خصوصًا في وجود عقوبات اقتصادية سابقة تحاول إيران الالتفاف عليها بشتى الطرق للتقليل من نتائجها الكارثية، لكن هذا

المصدر: www.al-ain.com

الهدف قد يزداد صعوبة بعد فرض العقوبات الأخيرة على مكتب المرشد، نظرًا إلى وجود مجموعة من الآثار المترتبة:

1- **ضرب إحدى طرق الالتفاف على العقوبات عبر الشركات الصورية التابعة للمكتب:**

هناك عشرات الطرق التي يقوم بها الإيرانيون للتخفيف من -وليس منع- تأثير العقوبات الخطير على اقتصادهم، كتهريب النفط أو تزوير المستندات التي تثبت بلد المنشأ وغيرها من الوسائل، ومن بينها إنشاء شركات صورية في الخارج لأغراض مشروعة لتسهيل القيام بأعمال أخرى غير مشروعة، ربما قد تكون من ضمنها شركات خاضعة لمكتب المرشد تحت ستار تنفيذ الأهداف الإنسانية أو الخيرية في الخارج، ويتم من خلالها استيراد وتصدير ما تريده الإدارة الإيرانية. وطبقًا لنظام العقوبات الأمريكية فإن شركات الغذاء والدواء لا تخضع لقوائم الحظر والعقوبات.

2- **إضعاف المركز المالي لمؤسسات ضخمة تابعة للمرشد والتضييق على مكاتب تمثيله بالخارج:**

يدير مكتب الإرشاد مجموعة من الكيانات المالية والوقفية الضخمة تدور في فلك الأهداف التجارية والاجتماعية والدعوية، من أمثلة هذه الكيانات «بنياد مستضعفي الثورة الإسلامية» -وكلمة «بنياد» تعني «مؤسسة»- و«بنياد 15 خرداد»، و«بنياد شهيد الثورة الإسلامية»، و«بنياد إسكان الثورة الإسلامية»، و«مؤسسة العتبة الرضوية» (وتعد هذه المؤسسة من أكبر مؤسسات الوقف في العالم الإسلامي، وتدير شركات في مجالات الغذاء والزراعة والسياحة)، ومؤسسات أخرى علاوة على الجامعات الدينية في الداخل والخارج (المجمع العالمي لآل البيت) والمؤسسات الإعلامية والصحفية[1].

تراكم رأسمال هذه المؤسسات على مدار أربعة عقود مضت عقب الثورة وبعد التأميم والاستيلاء على أموال شاه إيران وأسرته والأجانب والرأسماليين الفارين إلى الخارج، إلى أن أضحت الآن كيانات مالية ضخمة تعمل في مجالات الصناعة والنفط والتجارة الخارجية والداخلية والسياحة، وتدر أرباحًا يُنفَق منها على الأهداف الدينية والاجتماعية والمذهبية والدعائية داخليًّا وخارجيًّا، أو كما يوجه المرشد خامنئي في أي وجه آخر من أوجه الإنفاق، ربما منها مساعدات ضرورية

(1) انظر: إيران واير. داور فرامرز. "تحريم بی‌سابقه آیت‌الله خامنه‌ای و بیت رهبری چه معنا و اثری دارد؟". 26 ژوئن. https://bit.ly/2SkGCib

للحكومة أو بعض أفرعها دون تصريح بذلك. لكن إخضاع مثل هذه المؤسسات للمراقبة المالية الأمريكية وفرض عقوبات على المتعاملين معها دوليًا سيُضعف مركزها المالي ويزيد تكاليف معاملتها المصرفية، خصوصًا تلك التي تعمل في التجارة الخارجية أو تصدر تحويلات للخارج، علاوة على التضييق على أفراد مكاتب تمثيل الولي الفقيه في الخارج، سواء من ناحية السفر وإصدار التأشيرات أو إجراء المعاملات المصرفية اللازمة للقيام بأدوارهم بالخارج. وتنتشر هذه الممثليات في دول كثيرة -خصوصًا في أوروبا- وتشرف على بعض المراكز المهمة مثل مركز لندن الإسلامي في بريطانيا.

3- عقوبات رمزية:

كرأي مغاير لما سبق يرى بعض الخبراء -كالمسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية والخبير في مؤسسة كارينجي للسلام جاريت بلانك- أن الأثر الفعلي للعقوبات على المرشد ومكتبه سيكون رمزيًا، لأن كثيرًا من أعضاء مكتبه والقادة الكبار معزولون بالفعل عن النظام المالي الدولي[1]. كما أن المرشد نفسه لا يسافر للخارج ولا يوجد شيء كثير باسمه ولكن بأسماء أفراد آخرين ممن يعينهم. لكن إن صح هذا الافتراض فقد يكون لهذا السبب تحديدًا وسَّعت الإدارة الأمريكية نطاق العقوبات ليشمل إضافة إلى المرشد مَن يعينهم المرشد على نحو مباشر، سواء الحاليين أو في المستقبل.

رابعًا: السيناريوهات المتوقعة لإدارة الصراع الأمريكي الإيراني

تدور السيناريوهات المطروحة لتعامل الطرفين الإيراني والأمريكي مع الاتفاق النووي في فلك المواجهة العسكرية المباشرة، أو اتباع سياسة الضربات الاقتصادية المتتالية حتى إنهاك الخصم، أو النفس الطويل في إرسال وصد الضربات المتنوعة والعبث بأمن المنطقة. مازال سيناريو المواجهة العسكرية المباشرة بينهما بعيدًا في الوقت الراهن، خصوصًا بعد الرسالة التي أرسلتها إيران إلى الولايات المتحدة بإسقاط طائرة التجسس الأمريكية، للدلالة –ربما- على الجاهزية العسكرية وإمكانية الرد والتخريب، حتى إن كانت القدرات العسكرية أقل من الولايات المتحدة أو من بعض دول المنطقة، إضافة إلى تكلفة الحرب البشرية والمادية والاقتصادية الكبيرة الناتجة عن اندلاع حرب جديدة في المنطقة، التي ستحلق بأسعار النفط في عنان السماء بلا شك، مضرة أكثر الضرر باقتصاديات الدول الصناعية والمتقدمة.

ويبدو السيناريو الأقرب على الجانب الأمريكي، استمرار إدارة الرئيس دونالد ترامب في اتباع سياسة إرسال الضربات الاقتصادية المتتالية حتى الإنهاك الإيراني، وإلى أن ينجحوا في تحقيق هدفهم في إجبار طهران على طلب التفاوض، وعلى الرغم من أنهم لم ينجحوا في تحقيق هذا الهدف إلى الآن، فإنهم نجحوا بدرجة كبيرة في إلحاق الأذى بالاقتصاد الإيراني، وربما تكشف الإدارة الأمريكية هذه النوعية من الضربات في الفترة القادمة لضيق الوقت المتاح أمامها قبل الانتخابات الرئاسية المقررة نهاية العام القادم.

وفي المقابل، يبدو السيناريو الأقرب على الجانب الإيراني، اتباع سياسة الصبر الاستراتيجي كما يطلق عليها روحاني في تصريحاته الإعلامية، أو النفس الطويل على تحمل الضربات الاقتصادية

---

(1) See: The Guardian. Borger Julian, Wintor Patrick. "Donald Trump orders fresh sanctions against Iran's Ali Khamenei". (24 June). https://bit.ly/2ZOlrGF

ومحاولة الالتفاف عليها بطرق جديدة عندما تفشل القديمة، مع التهديد بخرق تعهداتها النووية تدريجيًا، إضافة إلى إثارة الاضطرابات الأمنية بالمنطقة على نحو غير مباشر عبر أذرعها المسلحة بالخارج، على أمل التفاوض مع الولايات المتحدة دون شروط، ورفع العقوبات الاقتصادية أو القبول بتخفيفها على الأقل، خصوصًا على صادرات النفط الخام والمعاملات البنكية، وهما أهم شرايين الاقتصاد الإيراني المختنقة في الوقت الراهن. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن سياسة النفس الطويل الإيرانية ليست مطلقة، بمعنى أنه يمكن بأي حال من الأحوال أن تستمر طويلًا، وقد يكون أقصاها الانتظار حتى معرفة مصير الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة أواخر 2020، وربما لا تستطيع الانتظار حتى ذلك الوقت. ومرجع ذلك إلى الواقع الاقتصادي المهترئ الذي سبق توضيحه، والذي كبَّل أيدي وأرجل الحكومة الإيرانية وبخَّر ما يقارب نصف عوائدها على الأقل وأثقل كاهل الشعب بغلاء فاحش شمل كل ضروريات الحياة، وهذا تحدٍّ آخر يضعه الحصار الأمريكي أمام صانع القرار الإيراني، أي المخاطرة بالاستقرار الداخلي والمجتمعي. وتاريخيًا، قاومت إيران العقوبات كثيرًا، لكنها دومًا كانت تكسر المقاومة بالتفاوض، لكن هذا لا يعني أنها بالضرورة ستوفق في كل مرة في حسن قراءة الواقع الاجتماعي أو التنبؤ بنقطة الخطر على المستوى الداخلي.

خلاصة

للمرة الأولى منذ قيام الجمهورية الإسلامية، تفرض واشنطن عقوبات اقتصادية على شخص المرشد الإيراني علي خامنئي، وتحظره من استخدام النظام الأمريكي وتعاقب الكيانات الدولية المتعاملة معه، في خطوة وصفها البعض بالرمزية، لكن تتبع آثارها لا يقول ذلك، نظرًا إلى تبعية مجموعة من الكيانات المالية الضخمة العاملة في حقول اقتصادية متنوعة، وقد تعهدت الإدارة الأمريكية بتتبع وحظر الأشخاص المعينين من المرشد مباشرةً. ومن المحتمل أن تؤثر هذه العقوبات في المراكز المالية لهذه الكيانات التابعة لمكتب المرشد، والتضييق على معاملاتها المصرفية خصوصًا العاملة منها في مجال التجارة الخارجية، وضرب إحدى الطرق الإيرانية للالتفاف على العقوبات الأمريكية عبر شركات صورية في الخارج ربما تكون باسم مكتب المرشد لأهداف خيرية علنًا

في حين تقوم بأدوار التفافية سرًا، علاوة على التضييق المالي والدبلوماسي على المراكز الدينية وممثليات الولي الفقيه المنتشرة بكثرة في الخارج خصوصًا في أوروبا.

كما يمثل توقيت هذه العقوبات عاملًا مهمًّا، إذ تأتي في وقت يتصف فيه الوضع الاقتصادي الإيراني الحالي بالضعف بعد مرور عام من عقوبات شاملة أمام صادرات النفط والبتروكيماويات والصناعة والمعادن والتجارة الخارجية، التي قادت إلى تبخر ما يقارب نصف عوائد الحكومة السنوية على الأقل، وأثقلت كاهل الشعب بغلاء فاحش شمل كل ضروريات الحياة، ما يقلل بشدة من عمر سياسة الصبر الاستراتيجي، تلك السياسة التي تتبعها الإدارة الإيرانية لتلقي الضربات الاقتصادية المتتالية من الإدارة الأمريكية، والتهديد بورقة التعهدات النووية والعبث بأمن المنطقة، على أمل تغير الوضع والتوصل إلى اتفاق من جديد.

الملـــف العسكـــري

أسقطت إيران طائرة استطلاع تابعة للبحرية الأمريكية فوق مياه الخليج في 20 يونيو 2019م، وفي حين زعمت طهران أن الطائرة كانت قد اخترقت مجالها الجوي، أصرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) على أنها كانت تُحلق فوق المياه الدولية[1]. وبعد أيام قليلة، عرضت إيران أجزاء من حطام الطائرة، وانتظر العالم بفارغ الصبر كيفية الرد الأمريكي، وتساءل محللون استراتيجيون عما إذا كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سوف يأمر بالقضاء على الدفاعات الجوية الإيرانية أو تنفيذ ضربات عقابية[2]، وبذلك أصبحت الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في الضغط الأقصى موضع تساؤل.

السؤال الذي يمكن طرحه هنا: هل ستظل هذه الاستراتيجية محصورة في العقوبات الاقتصادية، أو ربما القيام بعمل عسكري إذا تعرضت القوات الأمريكية للاستفزاز مجددًا؟ وعلى الرغم من أن «الصقور» لديهم مكانة مميزة لدى ترامب، فإننا لم نشهد أي عمل عسكري حتى الآن. وقد غرَّد ترامب برسائل متناقضة وفرض عقوبات دعائية على المرشد [3]. وأبلغ مسؤولون لم يذكروا أسماءهم الإعلام بالهجوم الإلكتروني على مراكز القيادة الصاروخية الإيرانية[4]، فهل كانت هذه الهجمات الإلكترونية ردة فعل تتناسب مع خسارة طائرة مسيرة من طراز BAMS-D بلغت تكلفتها أكثر من200 مليون دولار؟

ألم تكن هذه الفرصة المناسبة لإيصال رسالة قوية من الناحية العسكرية؟ وهل يمكن لإيران أن تتخلى عن مثل هذه الأعمال مستقبلًا من خلال إظهار حدود القوة والإرادة الأمريكية؟ هذه هي الأسئلة الملحة التي تحير الخبراء الاستراتيجيين وكذلك الحكومات الصديقة والحليفة في المنطقة.

أولًا: الأمن الخليجي: تقلباتٌ متصاعدة

لتحليل هذا الموقف المعقد، من الأفضل أن نبدأ من الأساسيات. تمتاز طائرة «غلوبال هوك/ تريتون» المسيرة غير المسلحة التي أسقطها صاروخ سام أرض- جو ذاتي التشغيل، بقدرتها على التحليق على ارتفاع عالٍ ولمسافات طويلة، وتُستخدَم للقيام بأعمال التجسس والمراقبة والاستطلاع[5]. وكانت

---

(1) Weiyi Cai, "Map: U.S. and Iran Dispute Where Drone Was Shot Down," The New York Times, June 20, 2019, https://www.nytimes.com/interactive/2019/06/20/us/us-iran-drone-map.html

(2) Robin Wright, "What Will Follow Trump's Cancelled Strike on Iran?", The New Yorker, June 21, 2019, https://www.newyorker.com/magazine/2019/07/01/what-will-follow-trumps-cancelled-strike-on-iran

(3) Alex Ward, "Trump lowers the bar for attacking Iran after its president insults him," Vox, June 25, 2019, https://www.vox.com/2019/6/25/18744444/trump-iran-attack-twitter-obliteration-force

(4) Dieter Bohn, "US cyberattack reportedly hit Iranian targets" The Verge, June 22, 2019, https://www.theverge.com/2019/6/22/18714010/us-cyberattack-iranian-targets-missile-command-report

(5) Matt Novak, "Everything We Know About the U.S. Spy Drone Shot Down By Iran's Revolutionary Guard," Gizmodo, June 20, 2019, https://gizmodo.com/everything-we-know-about-the-u-s-spy-drone-shot-down-b-1835679194

الطائرة التي تُوَجَّهُ عن بُعدٍ مزودة بأجهزة استشعار قادرة على اكتشاف الغواصات والاستماع إلى المكالمات بين الزوارق السريعة، التي يُزعَمُ أن بعضها قام بأعمال تخريبية ضد السفن التجارية في شهر مايو.

وحلقت هذه الطائرة المُسَيَّرَة بسرعة أقل بكثير من سرعة الطائرات المقاتلة، وهي ليست مخصصة للقيام بمهام فوق أهداف معادية، وقد كانت هذه الطائرة فريسة سهلة وقيّمة للإيرانيين، حتى لو كانت تطير على بُعد 30 كيلومترًا غرب الساحل الإيراني. ولقد كان هذا الهجوم المحسوب منطقيًا من منظور إيران لأنه لم يتضمن أية خسائر في الأرواح الأمريكية. وقد أسقطت إيران وميليشياتها في وقت سابق عديدًا من الطائرات المسيرة الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ أُسقطت واحدة من قِبل «الحوثيين» قبل أيام من إسقاط «غلوبال هوك»[1]. وعلى الرغم من سعي إيران الحثيث إلى الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية، يبدو أنه لم يكن هناك أي اعتبار للعثور على بعض أجزاء الحطام التي لا تقدر بثمن بعد انتشال الحطام الغارق بعد إسقاط الطائرة. أولًا كان استرداد الحطام للتأكيد على سقوطه في المياه الإيرانية، وثانيًا استخدامه في حملات الدعاية في الداخل والخارج.

وعلى وجه التحديد، كان إسقاط الطائرة المُسَيَّرَة عملًا مدروسًا جيدًا يهدف إلى التصعيد ولكن ضمن حدود. كما أنه حذر خصوم إيران من دخول مجالها الجوي من خلال إظهار قدرة أنظمة الدفاع الجوي والرادارات وصواريخ سام على حد سواء. وبالقدر نفسه من الأهمية كان تعبيرًا عن الإرادة للقضاء على أي جسم معادٍ يخترق حدود الدولة (على الرغم من أن موقع هذه الطائرة المُسَيَّرَة ما زال موضع خلاف).

إذا أظهرت إيران قدرًا من المقاومة لحملة الضغوط القصوى لإدارة ترامب، فماذا سيحدث بعد ذلك؟ الرد غير العسكري من واشنطن يعني تصحيح الانطباع العام بأن بعض الرجال في

(1) "U.S. blames Iran for helping Houthi rebels shoot down drone in Yemen," Reuters, June 16, 2019, https://www.reuters.com/article/us-mideast-attacks-usa-drone/us-blames-iran-for-helping-houthi-rebels-shoot-down-drone-in-yemen-idUSKCN1TH0LA

الإدارة الأمريكية الذين يفضلون الحل العسكري يسيطرون على السلطة. يبدو أن هذا القرار دقيقٌ، وبالتالي يجنبها الوقوع في فخ التصعيد المفاجئ مع طهران. وسوف ترد الولايات المتحدة ولكن ليس بطريقة خاطئة. ولقد احتفظت أمريكا بالحق في الانتقام في الوقت والمكان المناسبين. ومع ذلك، فإن عدم استجابة الولايات المتحدة يمكن أن يشجع إيران، التي ستتخذُ مزيدًا من الإجراءات التخريبية مستقبلًا.

وقد رحب المفكرون الاستراتيجيون والدبلوماسيون السابقون وموظفو الاستخبارات كثيرًا بسياسة ضبط النفس. ويبدو أن كثيرين يستنتجون أن طهران قد أظهرت قوتها كدولة بفعالية كبيرة، لا سيما من خلال وكلائها المنتشرين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد ضمنت أمريكا بعدم ردها على إيران عدم تعريض مصالحها في العراق وقواتها في سوريا للخطر، وكذلك الحفاظ على تجارتها وإمدادات النفط في الخليج، وعدم تعريض قواعدها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأية مخاطر، ويُعتقد أن مثل هذه الاعتبارات قد أجبرت إدارة ترامب على التراجع.

وكان إسقاط الطائرة المُسَيَّرَة هجومًا إيرانيًّا مباشرًا على معدات عسكرية أمريكية، وهو عمل لم تحاول إيران إنكاره كما جرت العادة. وقد أدت الهجمات الصاروخية على المدن السعودية، والهجوم التخريبي على ناقلات النفط في المياه الإماراتية، وكذلك الإضرار بأحد أنابيب النفط في السعودية وإطلاق الصواريخ على مقربة من السفارة الأمريكية في بغداد، إلى استيعاب استراتيجية إيران الكبرى في حالة نشوب حرب محدودة أو واسعة النطاق[1]. ولطالما كان وكلاء طهران يهددون الولايات المتحدة وخصوم إيران الآخرين، ولعل آخرهم كان زعيم «حزب الله» اللبناني حسن نصر الله.[2]

وتدمج إيران بالطريقة التقليدية (أو بناءً على النظرية العسكرية للجنرال والمؤرخ العسكري البروسي كلاوزفيتز)[3]، الأهداف الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بطريقة شبه مثالية. بينما كان رئيس الوزراء الياباني يخاطب المرشد الإيراني، كانت البحرية الإيرانية مشغولة في تعطيل خطوط الملاحة التجارية في الخليج، بما في ذلك إحدى السفن اليابانية[4]. وعندما التقى المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي بسكرتير إيران في مجلس الأمن القومي الأعلى، كان قائد الحرس الثوري الإيراني يتبنى موقف الصقور.[5]

ثانيًا: مأزق الهجوم المضاد

من ناحية الولايات المتحدة فإن أسطولها الخامس جاهزٌ للعمل في الخليج إلى جانب تعزيز القوات ونشر القاذفات الثقيلة ومقاتلات الشبح في قواعدها في قطر والإمارات والسعودية.

---

(1) "Timeline of Tensions Between Trump and Tehran," The Iran Primer, June 10, 2019, https://iranprimer.usip.org/blog/2019/may/08/timeline-tensions-between-trump-and-tehran

(2) "Israel could be 'wiped out' in a war with Iran, Hezbollah leader warns," AFP, July 13, 2019, www.arabnews.com/node/1524856/middle-east

(3) Carl von Clausewitz, "On War," Brownstone Books, 2009. P-18

(4) Junko Fujita, "Flying objects' damaged Japanese tanker during attack in Gulf of Oman," Reuters, June 14, 2019, https://www.reuters.com/article/us-mideast-tanker-japan-damage/flying-objects-damaged-japanese-tanker-during-attack-in-gulf-of-oman-idUSKCN1TF0M9

(5) "French envoy holds talks in Tehran in bid to salvage nuclear deal," France 24, July 7, 2019, https://www.france24.com/en/20190709-france-macron-eu-nuclear-iran-trump

ومع ذلك، لم يتم القيام برد سريع ودقيق ومدمر، على الرغم من أن التسامح كان يستحق ذلك لو جاءت إيران إلى طاولة المفاوضات. ويوفر الخليج ساحة معركة غنية بالأهداف لأي من الجانبين. وهناك مجموعة متنوعة من المنشآت الإيرانية على طول الشريط الساحلي الشرقي للخليج، وهذه الأهداف تتكون من قواعد أسطول الحرس الثوري الإيراني وبطاريات الرادار وصواريخ سام، أما المنشآت الأخرى فتشمل مزيدًا من الأهداف عالية القيمة مثل المنشآت النووية غير المدرجة في قائمة خطة العمل الشاملة المشتركة، وهنالك أيضًا أهداف رمزية (هيكلية) وأهداف حقيقية، وكان بإمكان واشنطن معرفة مدى لجوء إيران إلى التصعيد أو الرضوخ للإجراء العقابي.

ولقد أدت تصريحات الصقور الصادرة عن الحرس الثوري الإيراني إلى اعتقاد كثيرين أن رد طهران على الضربة الأمريكية سوف يكون غير متناسب وعلى نطاق واسع. كما ذُكر سابقًا، كان اختيار طهران إسقاط طائرة غير مسلحة مسيرة محاولة لإرسال رسالة رمزية بدلًا من إلحاق ضرر كبير وشن حملة عسكرية. ولم يؤدِ هذا الاعتداء إلى زعزعة الاستقرار والأمن بشكل كبير، ولكنه بالتأكيد عملٌ تخريبي يضاف إلى قائمة الأنشطة التخريبية الأخرى التي قام بها الجيش الإيراني ووكلاؤه. إن إطلاق صاروخ من صواريخ «كروز» من القاعدة الأمريكية في قطر -وهي دولة صديقة لإيران- كان من المحتمل أن يكون رهانًا ذكيًا من جانب الولايات المتحدة، إذا كانت الخسائر في الأرواح البشرية ضئيلة إن لم تكن صفرًا، ولن تلجأ إيران إلى انتهاك المجال الجوي القطري إذا لم يكن هناك وكلاء لها في شبه الجزيرة للانتقام بسبب الهجوم.

إن المخاوف من رد إيراني غير مناسب قد يشعل فتيل حرب واسعة النطاق، أمر مبالغ فيه. فخلال عملية «فرس النبي» عام 1988م، كانت القوات الأمريكية تنتقم بسبب الهجوم الإيراني على سفينة حربية. وفي ذلك الوقت، كانت إيران والعراق منخرطين في صراع مرير وطويل الأمد، وكان هناك تخوف من أن الحادثة في الخليج قد تجر الولايات المتحدة إلى الحرب، إذ أغرقت البحرية الأمريكية سفينة حربية (فرقاطة) وزورقًا حربيًا وثلاثة زوارق سريعة لإيران، في الهجوم المضاد السريع الذي أسفر عن مقتل 56 بحارًا إيرانيًا. وعندما انتهى الهجوم، انسحبت السفينة الأمريكية

على الفور، ما يشير إلى أنها لا تنوي الدخول في صراع، لكنها سعت إلى الرد على خسارتها، وهنا رضخت إيران[1]، إذ تعلمت كثيرًا منذ ذلك الحين، إلا أن قدرتها على الانخراط في معركة تقليدية محدودة للغاية إن لم تكن معدومة.

حاولت إيران على مدار العقود الماضية، سد الفجوة في قدراتها العسكرية من حيث الكمية والنوعية. وفي أثناء التخطيط للهجوم المضاد على إيران، ربما تكون الولايات المتحدة قد رأت أن طوربيد إيران (نصر- 1) الصاروخ المضاد للسفن الذي أطلقته غواصات يشكل تهديدًا لأسطولها. وبمداه الذي يبلغ 30 كم، يُزعم أن الصاروخ قادر على إغراق سفينة تزن نحو 1500 طن[2]. وحتى الآن، ضايقت إيران السفن العسكرية الأمريكية في الخليج، وبالتالي، فإن إطلاق صاروخ مضاد للسفن لا يتلاءم مع التحركات التكتيكية المحسوبة في المنطقة. إن مهاجمة سفينة تابعة للبحرية الأمريكية أو حصار مضيق هرمز سيكون بمثابة إعلان حرب، ما سيؤدي إلى رد فعل مباشر متعدد الأطراف واسع النطاق. إذا كان التاريخ يمكن أن يكون دليلًا، فيبدو أن إيران تدرك أنها لا تستطيع التنافس مع الولايات المتحدة أو خصومها العرب في الخليج على ميدان الحرب التقليدية. وستواصل إيران في المستقبل المنظور، مواجهة أوجه ضعفها بالفوضى والحرب الهجينة. وردًا على هجوم أمريكي سريع، يمكن للميليشيات الموالية لإيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن أن تقوم في أحسن الأحوال بهجمات بالصواريخ أو الطائرات المسيرة أو بالقنابل ضد المصالح الأمريكية في أي من هذه الدول.

وفي تعاملها المباشر مع المشكلة، يمكن لواشنطن أن تعلن على نحو قاطع أن أي هجوم على سفاراتها أو مواطنيها في الشرق الأوسط سيُنظر إليه على أنه هجوم من جانب الحكومة الإيرانية نفسها. علاوة على ذلك، تحتفظ واشنطن بحقها في الرد على أي فعل من هذا القبيل من طهران. وكانت المعضلة، حتى الآن، في كيفية الربط بين الأعمال الإرهابية للميليشيات الشيعية وإيران. وقد بدأت تعرية إيران بسبب عدم قدرتها على الإنكار بشكل معقول للهجمات في دول الخليج منذ محاولة التخريب التي استهدفت ناقلات النفط بالقرب من ساحل الفجيرة الإماراتي.

ومع التوترات الشبيهة بالحرب في الخليج، تصبح مسألة التواصل أكثر أهمية، وقد تؤدي إساءة تفسير تقارير الاستخبارات في جو مشحون سياسيًّا إلى حرب عرضية. فعلى سبيل المثال، يمكن قراءة تعبئة القوات والطائرات المقاتلة والسفن الحربية كالانتشار في الفترة التي تسبق الهجوم. وحتى توزيع المعدات العسكرية في جو شديد التوتر يمكن فهمه على أنه التخطيط لهجوم. وبالنسبة إلى الوضع في الخليج، فإنه لا توجد خطوط ساخنة بين إيران وخصومها، وهنالك قنوات غير مباشرة مثل عمان وقطر وفرنسا. ولتجنب حدوث حرب عرضية، لا يوجد كثير من الوقت لتدارك الأمر.

بإمكان إيران أن ترد على الضربات الانتقامية المحدودة والسريعة بهجمات إلكترونية، وحققت هذه الإمكانية قدرًا من النجاح. وفي عام 2011، زعموا أن طهران شنت هجمات إلكترونية ضد 40 مؤسسة مالية أمريكية، بما في ذلك بنك «أوف أميركا» و «جي بي ت مورغان تشيس»[3]، كما

---

(1) "In 1980s Battle With America, Iran Held Back Its Deadliest Missiles," Medium, April 20, 2014, https://medium.com/war-is-boring/in-1980s-battle-with-america-iran-held-back-its-deadliest-missiles-2fc05c4a991d

(2) John Miller, "Iran's new threat to ships in the Gulf," IISS, March 6, 2019, https://www.iiss.org/blogs/analysis/2019/03/iran-new-anti-ship-missile-test

(3) "U.S. indicts Iranians for hacking dozens of banks, New York dam," Reuters, March 24, 2016, https://www.reuters.com/article/us-usa-iran-cyber/u-s-indicts-iranians-for-hacking-dozens-of-banks-new-york-dam-idUSKCN0WQ1JF

تعرضت أرامكو السعودية لهجمات البرمجيات الخبيثة في عام 2012. وقد تطورت منذ ذلك الحين قدرة إيران التخريبية الإلكترونية[1]. ومع ذلك، فإن طهران معرضة بشكل كبير للهجمات الإلكترونية، على الرغم من أن مؤسساتها الاقتصادية قديمة وبدائية. وقد تعرضت المواقع العسكرية والنووية للبلاد لهجمات إلكترونية. وبالتالي، سوف تتعرض إيران لمزيد من الخسائر أكثر من مكاسبها إذا شنت هجومًا إلكترونيًا انتقاميًا.

ما الذي دفع الولايات المتحدة إلى التراجع عن هجوم وشيك؟ قد يكون بسبب إرسال روسيا مستشارين وطائرات عسكرية كما فعلت مع فنزويلا[2]. فمنذ عام 2016، استخدمت القاذفات الروسية من طراز توبوليف تي يو 22M3 القاعدة الجوية الإيرانية في مدينة همدان خلال حملتها في سوريا[3]. ولم تكن لدى طهران مشكلة في استخدام القاعدة، وربما لن يكون لديها أي مانع في المستقبل ما دام في سبيل حماية الثورة. وعلى الرغم من أن الكرملين قد يفضِّل الابتعاد عن أي صراع محتمل متعدد الأطراف، فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيحافظ على سلامة حليفه الاستراتيجي من خلال توفير أنظمة الدفاع الجوي وتبادل المعلومات الاستخباراتية المهمة، وذلك يعني أن سيناريو بصمة بوتين العسكرية قد استُخدم لتعزيز قدرة إيران الاستراتيجية، إضافة إلى أنشطتها المارقة في الخليج وخارجه. ومن الواضح أن إرسال قوات لمساعدة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو يعمل على الحفاظ على الوضع الراهن، ولكن أي سيناريو محتمل لاستضافة القوات الروسية قد يثير احتجاجات في إيران على الرغم من أنه يلقى قبولًا لدى المرشد علي خامنئي. وعلى عكس روسيا، فإن الصين تعنى بالاستقرار الاقتصادي من خلال البقاء على الحياد في الشرق الأوسط، وخصوصًا مع الخليج.

ثالثًا: تكلفة معادلة سياسة ضبط النفس وفوائدها للولايات المتحدة

صحّح غياب رد انتقامي بعد شن إيران عددًا من الأعمال العدوانية المباشرة وغير المباشرة، المفهوم الخاطئ السائد عالميًا بأن إدارة ترامب إدارة متهورة بما فيه الكفاية للانجرار إلى صراع أو البدء فعليًا بأي صراع. وطمأن قرار إدارة ترامب بإظهار ضبط النفس بأن واشنطن طرف فاعلٌ عقلاني، بصرف النظر عن الخطاب السياسي الذي تتبناه.

وعلى ما يبدو فإن القيادة العسكرية الإيرانية متوترة، إذ يُحذِّرُ قائدها باستمرار من أي هجوم على البلاد. وقد يؤدي القلق إلى نشوب هجوم عرضي، قد يمتد إلى صراع أكبر أو اشتباك عسكري عدواني. ومن الواضح أن الهجوم على السفن فضلًا عن إسقاط الطائرة المُسَيَّرَة يجعل منطقة الخليج أكثر عرضة لعدم الاستقرار وليس العكس. بالنسبة إلى النخبة السياسية للثورة، فإن صمت واشنطن على الجبهة العسكرية هو نصر. ومثل هذه الافتراضات يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التشدد في الموقف، ويمكن أن تشجع القادة على محاولة إذلال العدو أكثر.

داخل الولايات المتحدة، سوف يتمسك المتشددون بالرد الصارم في أعقاب أي استفزاز،

---

(1) Nicole Perlroth, "In Cyberattack on Saudi Firm, U.S. Sees Iran Firing Back", The New York Times, October 23, 2012, https://www.nytimes.com/2012/10/24/business/global/cyberattack-on-saudi-oil-firm-disquiets-us.html

(2) "Russia sends military planes to Venezuela," DW, March 25, 2019, https://www.dw.com/en/russia-sends-military-planes-to-venezuela/a-48047119-0

(3) "Russian jets using Iranian airspace for strikes into Syria', DW, February 11, 2017, https://www.dw.com/en/russian-jets-using-iranian-airspace-for-strikes-into-syria/a-37509688

متطلعين إلى أن تُتَرجم تغريدات ترامب المتشددة إلى أفعال. وسوف تتأثر قرارات الرئيس الأمريكي المستقبلية بشأن إيران إلى حد كبير باستطلاعات الرأي قُبيل انتخابات الرئاسة المقبلة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه فرنسا سعيها إلى إنقاذ الصفقة النووية، تحتفظُ الولايات المتحدة بترساناتها العسكرية المتطورة في قواعدها بالخليج، ويشترط حلفاؤها العرب عودة الهدوء إلى مياه الخليج من أجل حفظ سلامة التجارة البحرية، لا سيما أن نهج العصا والجزرة متاح إذا دعت الحاجة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على المرشد الإيراني، ولم تستطع استغلال هذه الفرصة لإجراء محادثات مع إيران، فمن الواضح أنه لا واشنطن ولا حلفاؤها العرب يسعون إلى شن حرب في الخليج. ويبدو أن طهران تسعى إلى إثارة صراع ما لم يسحب ترامب العقوبات.

وأخيرًا وليس آخرًا، لم يكن ضبط الولايات المتحدة للنفس نتيجة استعداد إيران العسكري أو التهديد برد فعل فتاك من خلال المرتزقة الشيعة في الشرق الأوسط، ولكن بسبب الضرورات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، إذ إن الوجود العسكري المتزايد هو مجرد تذكير لأية ضرورات طارئة.

الشـــأن العربـــي

عملت إيران خلال شهر يونيو 2019م على استخدام نفوذها في كلٍّ من العراق واليمن لخدمة قضيتها المحورية في الوقت الحالي، ألا وهي مواجهة استراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية، إذ حركت وكلاءها في المنطقة للقيام بأعمال من شأنها إشعار القوى الدولية والإقليمية بمدى قدرتها على توجيه دفة الأحداث، وخلق الفوضى في تلك الدول، فكان الاعتداء على مقر السفارة البحرينية في بغداد، والقيام ببعض الهجمات المسلحة المحدودة على مقار القوات الأمريكية في العراق، ومن جهة أخرى دفع الأخيرة إلى عرض القيام بوساطة بين الدول العربية الخليجية وإيران، للتهدئة من جهة، وإظهار أن بغداد بات وسيطًا بين طهران ودول الخليج وليس جزءًا من محيطه العربي من جهة أخرى. أما على صعيد الأزمة اليمنية، فما زالت إيران تلوح بنفوذها في اليمن من خلال دعمها للحوثيين.

إيـــران والعـــراق

شهدت الساحة العراقية في الفترة محل الرصد، تحركات إيرانية مكثفة ما بين سياسية واقتصادية واستهداف عسكري لمواقع حيوية عربية وغير عربية بالداخل العراقي، مع استخدام بغداد كمنصة لضرب أهداف إقليمية ودولية حيوية أخرى في سياق تصاعد الصراع الأمريكي- الإيراني في الشرق الأوسط خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، نظرًا إلى مركزية العراق بالاستراتيجية الإيرانية من ناحية، ومساعي طهران للحفاظ على المكتسبات الإيرانية في العراق واستمراريته ضمن دائرة النفوذ الإيراني من ناحية أخرى، ومع ذلك تنامت حالة السخط الشعبي من مطالب عراقية بتدريب الجيش العراقي في إيران في توقيت سعت فيه الأخيرة إلى التهدئة مع دول الخليج عبر البوابة العراقية، ومددت فيه واشنطن إعفاء العراق من العقوبات الأمريكية للمرة الرابعة.

أولًا: التحركات الإيرانية لتعظيم الدور الإيراني في العراق:

موافقة البرلمان الإيراني في 10 يونيو 2019 على مشروع قانون لتحفيز ودعم الاستثمار مع العراق على نحو متبادَل [1]، وتوصل الجانبان إلى ضرورة سرعة توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون السياحي بين البلدين، والتباحث حول تخصيص قطعة أرض في محافظة أردبيل شمال غرب إيران لإقامة المعارض والأسواق السياحية العراقية، مقابل تخصيص قطعة أرض في محافظة النجف العراقية لإقامة المعارض والأسواق السياحية والتراثية والثقافية الإيرانية [2]، مؤشران على المساعي الإيرانية إلى ضمان استمرارية العراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني من ناحية، وتعظيم المكاسب الإيرانية الاقتصادية والثقافية في العراق باعتباره الدولة المركزية في المشروع التوسعي الإيراني من ناحية ثانية، ما يتناغم مع ما ذكره مستشار المرشد الإيراني اللواء يحيى صفوي في يونيو 2019 من أن: «العراق وسوريا مكمل استراتيجي لإيران[3]»، ويقصد هنا مركزية العراق في الكوريدور الإيراني الذي سيربط طهران بالمتوسط، والمتنفس الاقتصادي الأهم لها على العالم الخارجي في ظل العقوبات الاقتصادية الخانقة من ناحية ثالثة.

ثانيًا: استخدام إيران للعراق كمنصة لضرب أهداف إقليمية ودولية:

أشارت أوساط إعلامية متعددة وآراء خبراء ومتخصصين مختلفين إلى أن إيران هي المسؤول والمستفيد الأول والأخير من سلسلة الاعتداءات العسكرية التي استهدفت أهدافًا حيوية عربية ودولية في الداخل العراقي، وإن لم تحقق هذه الاعتداءات أهدافها المرجوة، كما استخدمت

---

(1) وكالة مهر للأنباء، مجلس الشورى الإسلامي يقر قانون دعم الاستثمار بين إيران والعراق، تاريخ الاطلاع: 16/7/2019، http://cutt.us/VFBZZ

(2) وكالة إرنا، العراق بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع إيران بشأن السياحة، تاريخ الاطلاع: 16/7/2019، http://cutt.us/ZcdEt

(3) إيسنا، سرلشكر صفوى: عراق و سوريه مكمل استراتژيک ايران هستند، 22 خرداد 1398، تاريخ الاطلاع: 14/7/2019، http://cutt.us/UGmFu

العراق كمنصة مركزية لضرب أهداف استراتيجية في المحيط الخليجي والعربي خلال يونيو 2019، من بينها الاعتداءات التالية:

التاريخ	
14/ 6/ 2019	■ استهداف قاعدة بلد الجوية بمحافظة صلاح الدين شمالي بغداد بثلاث قذائف هاون، أسفرت عن أضرار بسيطة بمحيطها، دون وقوع أية أضرار بشرية.
18/ 6/ 2019	■ قصف معسكر التاجي العسكري الذي توجد فيه قوات أمريكية شمالي بغداد بصواريخ من نوع كاتيوشا أدت إلى إلحاق أضرار مادية دون وقوع أية خسائر بشرية. ■ استهداف مجمع القصور الرئاسية بالموصل بصواريخ من نوع الكاتيوشا أدت إلى إلحاق أضرار مادية دون وقوع أية خسائر بشرية. ■ استهداف مجمع البرجسية غربي محافظة البصرة بصاروخ قصير المدى، ويضم المجمع شركات نفط عالمية، هي رويال داتش شل الهولندية البريطانية، وإيني الإيطالية وإكسون موبيل الأمريكية العملاقة.
19/ 6/ 2019	■ الهجوم على محيط المنطقة الخضراء التي تضم سفارات أجنبية ومباني حكومية ببغداد بصواريخ من نوع كاتيوشا دون أن تسفر عن وقوع إصابات. ■ استهداف مخيم سكني تابع لشركة إكسون موبيل الأمريكية للطاقة بالعراق، واستهداف شركة حفر الآبار النفطية في منطقة البرجسية بمحافظة البصرة بصواريخ من نوع كاتيوشا.
27/ 6/ 2019	اقتحام العشرات مقر السفارة البحرينية ببغداد ما أسفر عن أعمال تخريبية في مبانيها.
28/ 6/ 2019	ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية أن مسؤولين أمريكيين مطلعين على معلومات استخباراتية بشأن هجمات الطائرات المسيَّرَة على خطوط النفط السعودية في مايو 2019 كان مصدرها العراق وليس اليمن، قائلين إنهم على الأرجح قد وجهوا أصابع الاتهام إلى الميليشيات التي تدعمها إيران في تلك المنطقة [1].

تحمل هذه الاعتداءات -التي لم تُصِب أهدافها في معظمها ولم تسفر عن خسائر في الممتلكات والأرواح- بصمات إيرانية بالنظر إلى طبيعة الاعتداءات ونوعية الأسلحة المستخدمة ومداها،

(1) Reuters, U.S. says Saudi pipeline attacks originated in Iraq: Wall Street Journal, Accessed: 18/7/2019, http://cutt.us/9gAhN

وتوقيتها، ومعلومات أجهزة الاستخبارات العالمية، فاستهداف السفارات تكنيك إيراني عندما تريد توجيه رسائل سياسية إلى دول بعينها في منطقة الشرق الأوسط أو خارجه، إذ تمتلك إيران سجلًّا حافلًا من الهجمات ضد المقار الدبلوماسية عالميًّا منذ انتصار الثورة الإيرانية 1979، مثل اقتحامها السفارة الأمريكية واحتجاز منسوبيها لمدة 44 يومًا 1979، وتفجير السفارة الأمريكية في بيروت والكويت 1983، والاعتداء على السفارة الروسية 1988، وتورطها في اغتيال 4 دبلوماسيين سعوديين في تايلاند 1989، والاعتداء على المقار الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد 2016.

أما بالنسبة إلى نوعية الصواريخ المستخدَمة، فهي صواريخ من نوع الكاتيوشا قصيرة المدى، وهذا النوع من الصواريخ الذي تعود نشأته إلى الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) على أيدي العسكريين السوفييت، تمتلكه الميليشيات الموالية لإيران في بعض الدول العربية، خصوصًا «حزب الله» اللبناني، ويتميز صاروخ الكاتيوشا بسهولة إخفائه وتحريكه ونقله عبر الحدود، وتعتمد عليه الميليشيات الموالية لإيران في ضرب أهداف قصيرة المدى، كما يتناسب استخدام هذه الصواريخ مع سيناريو إيران المفضل القائم على المواجهات المحدودة للرد على استراتيجية الولايات المتحدة لحصار إيران وخنق اقتصادها لتعديل سلوك نظامها السياسي.

أضف إلى ذلك أن هذه الاعتداءات حدثت في توقيت تتصاعد فيه حدة التوتر الأمريكي-الإيراني، على خلفية تعاظم الضغوطات والعقوبات الأمريكية على إيران بإلغاء إدارة ترامب الإعفاءات للدول الثماني المستثناة من العقوبات، وتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، وتحريك الإدارة الأمريكية حاملة الطائرات «أبراهام لينكولين» والقاذفات الجوية إلى الشرق الأوسط، عقب الحصول على معلومات استخباراتية تفيد بأن هناك استعدادات إيرانية لتنفيذ هجمات عسكرية ضد المصالح والأهداف والقوات الأمريكية في الشرق الأوسط، فضلًا عن إسقاط الحرس الثوري الإيراني في يونيو 2019 طائرة أمريكية مسَيَّرَة فوق مياهها الإقليمية،

حسب المزاعم الإيرانية.

ويبدو أن إيران قد اختارت الساحة العراقية كمنصة لضرب أهداف الخصوم، لكونه يشكل العمود الفقري والمرتكز الرئيسي في الاستراتيجية الإيرانية، ومنطقة النفوذ الأكبر لها خارج حدودها، وتمتلك فيه أوراق ضغط قوية مقارنةً ببقية أوراق الفواعل الأخرى بالعراق، وهو ما يمكّن إيران من تنفيذ أهدافها ضد الخصوم والمنافسين لها في بغداد، كما أن العراق يشكل أيضًا نقطة الانتشار الأمريكي الأوسع في المنطقة (5500 جندي أمريكي منتشرين فيه)، فضلًا عن إدراك إيران محدودية التأثير الأمريكي في الداخل العراقي لعدم امتلاك الولايات المتحدة قوى سياسية قوية موالية في الداخل العراقي تمكّن واشنطن من تنفيذ أجندتها ومجابهة المخططات الإيرانية في العراق.

بيد أن هذه الاعتداءات تعد بمثابة رسالة إيرانية إلى الفواعل العربية والإقليمية والدولية، مفادها أن العراق يقع ضمن دائرة النفوذ الإيراني، مع اختبار مدى جهوزية القيادة العراقية في الدفاع عن إيران كجبهة أمامية حال أي تصعيد أمريكي محتمل، كما تأتي ضمن استراتيجية الرد الإيراني على التحركات الأمريكية لحصار إيران، من خلال إيلائها الأولوية لسيناريو المواجهة المحدودة لإيصال رسائل إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأنها تمتلك أوراقًا.

كما لا تخرج عن الإيعاز الإيراني للميليشيات الموالية في العراق باستهداف السفارات الخليجية، خصوصًا في ظل تنامي التصعيد الخليجي- الإيراني المتبادَل على خلفية تمدد طهران ونشاطاتها التوسعية والتخريبية في الدول الخليجية والعربية، وفي ظل التقدم الملحوظ في مستوى العلاقات السعودية- العراقية بعد ارتفاع معدل الزيارات المتبادَلَة، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية العراقية- السعودية خلال الشهور القليلة الماضية.

أضف إلى ما سبق أن هذه الاعتداءات تفرض تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة وسيطرة الحكومة العراقية بقيادة عادل عبد المهدي على الميليشيات الموالية لإيران في العراق، وهل ستظل سلطة عبد المهدي وقدرته على ضبط العلاقة بين الحكومة والميليشيات أسيرة لأكثر من 15 عامًا من التأصيل الميليشياوي في العراق؟ فقد ذكر القيادي في تحالف القرار العراقي أثيل النجيفي في 9 يونيو 2019 أن «إيران قد سعت إلى توثيق روابطها مع الحكومات العراقية المتوالية منذ 2003، وتمكنت من ذلك عن طريق أذرعها السياسية في العراق، ونجحت في الهيمنة على مراكز صنع القرار في بغداد»، مضيفًا: «الإيرانيون متغلغلون داخل عدد من الأحزاب العراقية التي تؤمن بالولاء لإيران الثورة، وتجد نفسها ملزمة بتنفيذ خطط إيران في المنطقة، وتجدها مقدمة على المصالح العراقية». وتابع: «بعض قادة الأحزاب الدينية في العراق لديهم خدمة فعلية طويلة في الحرس الثوري الإيراني لا تختلف عن قياداته الأصلية، كقاسم سليماني وغيره»[1].

ثالثًا: السخط الشعبي من مطالب بتدريب أفراد الجيش العراقي في إيران:

أثار طلب مدير التدريب العسكري في الجيش العراقي اللواء طارق عباس من قائد القوة البرية في الجيش الإيراني كيومرث حيدري أثناء زيارته طهران يوم 23 يونيو 2019 إجراء تدريبات عسكرية

(1) بغداد بوست، النجيفي: هناك مخطط لتفكيك العراق.. وإيران تدير الصراع من خلف الستار، تاريخ الاطلاع: 11/7/2019، http://cutt.us/X6f0Y

لأفراد الجيش العراقي داخل إيران[1]- حالة من السخط داخل الأوساط الشعبية والنخب السياسية والعسكرية العراقية، لما لذلك الأمر -على حد توضيحهم- من نيل من شأن الجيش العراقي العريق، وقبول بالمحاولات الإيرانية لتكريس مسألة تفوق الجيش الإيراني على نظيره العراقي، والقبول بالفكرة الإيرانية عن هزيمة القوات العراقية أمام نظيرتها الإيرانية خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980- 1988.

ولكن الأخطر من ذلك أن تدريب أفراد الجيش العراقي على أيادي ضباط إيرانيين يضرب الجيش العراقي في مقتل إذا ما تحقق، كونه يمس مباشرةً عقيدة الجيش العراقي وتوجهاته وأهدافه، فمن ناحية يباعد بين الجيش العراقي وأهدافه الاستراتيجية في محيطة العربي والإسلامي، ومن ناحية ثانية يربط أفراد الجيش العراقي مباشرةً بالعقيدة والأهداف والمخططات الإيرانية، بل ويجعله يتحرك وفق الأجندة والمعتقدات الإيرانية، ما يصب في صالح المشروع الإيراني الإقليمي سواء في داخل العراق أو خارجه، ومن ناحية ثالثة لا يمكن استبعاد غرس النزعة الطائفية وتسرب الاصطفافات المذهبية إلى أذهان أفراد الجيش العراقي، على أساس أن عقيدة الضباط والقيادات الإيرانية عقيدة طائفية دستوريًا وواقعيًا في ظل حكم الولي الفقيه، ما يضر بالمكون السني العراقي أكثر وأكثر، ومن ناحية رابعة يتيح مساحة أوسع للميليشيات الشيعية التي يوجهها ويقودها صقور الموالاة لإيران الثورة في العراق.

رابعًا: المساعي الإيرانية إلى التهدئة مع دول الخليج عبر البوابة العراقية:

كشف السفير العراقي لدى طهران سعد عبد الوهاب قنديل عن طلب رسمي من السلطات الإيرانية، ممثلة بوزير خارجيتها محمد جواد ظريف، للعراق، للعمل كوسيط لتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج -خصوصًا السعودية والإمارات والبحرين- بالتوقيع على معاهدة عدم اعتداء، موضحًا أن الرئيس العراقي برهم صالح نقل المقترح من إيران إلى الرياض وأبو ظبي والمنامة[2].

ويكشف هذا المطلب الإيراني للتهدئة مع العواصم الخليجية الثلاث عن عدة تساؤلات من قبيل: هل يعكس المطلب الإيراني رغبة إيرانية حقيقية في التفاوض مع دول الخليج على كافة الملفات العالقة في المنطقة الشرق أوسطية؟ أم إنه مناورة سياسية لتخفيف حدة الصراع مع دول الخليج في توقيت يمر فيه بأزمة اقتصادية خانقة نتيجة العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني، وهل يمكن للعراق أن يلعب دورًا مؤثرًا في حل الأزمة الخليجية- الإيرانية في ظل الأوضاع المادية والأمنية المتردية التي يمر بها؟ وهل يمكن القبول ببغداد كوسيط محايد في ظل الانتشار الميليشياوي واسع النطاق وتأثير الميليشيات الشيعية في القرار العراقي؟ وهل يمكن أن يقدم العراق المخترَق إيرانيًا ضمانة إلى الدول الخليجية والولايات المتحدة لالتزام إيران التي تعبث بالأمن العراقي بتعهداتها؟

خامسًا: تمديد واشنطن إعفاء العراق من العقوبات الأمريكية:

أعلنت الإدارة الأمريكية في 15 يونيو 2019 تمديدها للمرة الرابعة إعفاء العراق مدة 90 يومًا

---

(1) باشگاه خبرنگاران جوان، با حضور در ستاد كل نيروهاى مسلح انجام شد، معاون آموزش ارتش عراق با سردار ربانى ديدار كرد، تاريخ الاطلاع: 11/7/2019، http://cutt.us/1acwf

(2) روسيا اليوم، "رسالة سلام" إيرانية إلى السعودية والإمارات والبحرين نقلها الرئيس العراقي، تاريخ الاطلاع:16/6/2019، http://cutt.us/h7FQq

(ثلاثة أشهر) من العقوبات التي فرضتها على إيران، ما يتيح له استيراد الكهرباء والغاز الإيرانيين في فترة تبدأ من 23 يونيو 2019 وتنتهي في 23 سبتمبر 2019، علمًا بأن المهلة الأولى (45 يومًا) بدأت من 5 نوفمبر 2018 وانتهت في 20 ديسمبر 2018، والمهلة الثانية (90 يومًا) بدأت في 21 ديسمبر 2018 وانتهت في 12 مارس 2019، والمهلة الثالثة (90 يومًا) بدأت في 22 مارس 2019 وانتهت في 22 يونيو 2019.

ويعود هذا التمديد الأمريكي إلى إدراك واشنطن عدم امتلاك العراق أية خيارات بديلة في ظل الظروف الراهنة، فإيران تزود العراق بنحو 40% من احتياجاته الكهربائية، باستيراد العراق 1200 ميجاوات من الكهرباء من إيران، و28 مليون متر مكعب من الغاز يوميًّا من إيران أيضًا لإنتاج الكهرباء، وذلك في وقت يعاني فيه العراق نقصًا في كمية الكهرباء المطلوبة لمعالجة أزمة الكهرباء. كما تدرك الولايات المتحدة أن رفضها التمديد للعراق لن يجدي نفعًا في ظل أزمة الكهرباء العراقية المعقدة، وسيكون دافعًا قويًّا إلى تقارب العراق أكثر وأكثر من إيران.

خلاصة

للتأكيد على مركزية العراق في الاستراتيجية الإيرانية من ناحية، وعزله بعيدًا عن النفوذ العربي والأمريكي من ناحية ثانية، وتحويله إلى ساحة لضرب المصالح العربية والغربية والأمريكية من ناحية ثالثة، كثفت إيران من تعاظم دورها واستمراريته في العراق، وعمدت إلى توصيل رسائل سياسية من الطراز الأول لكلٍّ من الدول الخليجية عمومًا والسعودية خصوصًا والولايات المتحدة بأن إيران تمتلك أوراقًا أيضًا، ويمكنها القيام بأعمال عسكرية من عدة جبهات، من العراق وسوريا ولبنان واليمن، ضد المصالح الخليجية والأمريكية في أية حرب محتملة ضد إيران، وأنها قادرة على إلحاق الضرر بالمصالح الخليجية والأمريكية في المنطقة متى شاءت، وأنه على الدول الخليجية والأمريكية القبول بها قوة إقليمية لها وزنها وتأثيرها في المنطقة، أو القبول بالتفاوض لتهدئة الأوضاع الإقليمية، وذلك من خلال البوابة العراقية، بما يصب في النهاية في صالح تخفيف الضغوط والعقوبات الأمريكية ضد إيران.

الملـــف اليمنـــي

في تتبع لمسار آخر تطورات الساحة اليمنية، يلاحظ تزايد تعقيدات الأزمة، وتتمثل هذه التعقيدات في استمرار تعثر عملية الحل السياسي الشامل في اليمن؛ بسبب تعنت ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران، لعدم التزامهم بتنفيذ جميع الاتفاقيات على أرض الواقع، بما فيها اتفاقية السويد التي تعد الأهم في عملية الحل السياسي، إذ مرت ثمانية أشهر على هذه الاتفاقية دون تحقيق تقدم ملموس على الأرض.

وباعتبار أن هذه الاتفاقية إحدى الركائز التي تبني عليها الحكومة الشرعية منهج الحل السياسي الشامل، يعد تعثرها من أبرز العوامل التي ساعدت في تعقيدات الأزمة اليمنية، فقد فقدت الاتفاقية القيمة العملية ولم يعد لتداولها على الورق أو في وسائل الإعلام من قِبل مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث أي مبرر، فقد ازدادت النظرة الضبابية من قِبل الحكومة الشرعية في عملية تعاطي المبعوث الأممي مع الطرف المسبب للأزمة (الحوثيين)، الذي وصفته الحكومة الشرعية بالمداهن، باعتبار أن موقفه عطّل عملية الحسم العسكري في الحديدة وعطل الحل السياسي في الوقت نفسه، ما أعطى الحوثيين الفرصة لكسب عامل الوقت لتعزيز موقفهم السياسي، مستغلين الفراغ الاستراتيجي بين المكونات السياسية باليمن من جهة، والقدرة على تهريب مزيد من الأسلحة المتطورة من إيران من جهة أخرى، التي استخدموها في عمليات تصعيد إرهابية داخل اليمن ودول الجوار، فهذه العمليات تتماشى مع التوجه الإيراني على نحو مباشر. وفيما يلي نستعرض المشاهد على الساحة السياسية والعسكرية للحوثيين، إضافة إلى تزايد الأزمة الاقتصادية التي تسببت بها ميليشيا الحوثي باليمن.

المشهد السياسي

يبدو انعكاس الدور الإيراني في اليمن أكثر وضوحًا على المشهد السياسي اليمني، من خلال ارتباط تحركاتهم في الأشهر الأخيرة بالأوضاع التي تمر بها طهران، واستمرار دعمها للميليشيات الحوثية سياسيًّا وعسكريًّا لتكون فاعلًا مؤثرًا في الأزمة، فملف الحوثيين يعد معادلة توظيف سياسية مهمة بالنسبة إلى طهران لاستخدامهم ورقة ضغط سياسية في ظل العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض على طهران، إضافة إلى أن هذه الميليشيا تخدم استراتيجية طهران التوسعية التي تهدف إلى بناء المشروع الإيراني بالمنطقة، الذي يهدف إلى السيطرة على بعض الممرات البحرية والتجارية التي من أبرزها مضيق باب المندب الذي يعد شريان الملاحة الدولية.

ولذلك تتجه إيران إلى تفعيل دور الملف اليمني من خلال محاولة إطالة أمد الأزمة قدر الإمكان، بالإيعاز إلى ميليشيا الحوثي بعدم الالتزام بتطبيق بنود اتفاقية السويد فعليًّا على أرض الواقع، وإمدادهم بالأسلحة المتقدمة والخبراء. وفي هذا السياق، قال وزير الإعلام اليمني إن «التهديد الإيراني واضح باستهداف الملاحة الدولية في باب المندب والبحر الأحمر».

جاء ذلك على خلفية مظاهرات لميليشيا الحوثي بمدينة الحديدة رفعوا فيها صور الخميني وعلم إيران، بالتزامن مع مظاهرات في مدينة صنعاء، وقد أضاف وزير الإعلام اليمني قائلًا إن «هذه التحركات تأتي ضمن محاولات طهران استعراض أوراقه وإبراز خريطة تمدده في المنطقة، في ظل ارتفاع حدة التوتر القائم على خلفية ممارساته وميليشياته الطائفية»[1]. وما يؤكد ذلك ما ذكره وزير الخارجية الإيراني في إحدى مقالاته عن قدرة بلاده على تسوية الصراعات بينها ودول الخليج، وخصوصًا في الملف اليمني، ما يعطي دلالة واضحة على الدور الإيراني البارز في اليمن واستخدامها ميليشيا الحوثي ورقة ضغط سياسية.[2]

ومن مظاهر تعقيدات الأزمة اليمنية أن عملية تعطيل الحل السياسي الشامل من قِبل ميليشيا الحوثي في اليمن متزامنة مع حالة الضبابية في المواقف التي تتخذها الأمم المتحدة، ما أدى إلى تعطيل عملية بناء الثقة بين الحكومة الشرعية من جهة والحوثيين واللجان الأممية من جهة أخرى، فقد قالت الحكومة الشرعية إن موقف الأمم المتحدة ممثلًا بالمندوب غريفيث يضفي شرعية على الحركة الحوثية على الساحة اليمنية، فقد تسببت هذه التعقيدات في تقديم وزير الخارجية اليمني خالد اليماني استقالته من منصبه إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي في العاشر من شهر يونيو، منددًا في الوقت نفسه بتعنت ميليشيا الحوثي ودورها في إفشال اتفاقية السويد.[3]

وفي هذا الإطار، نفت الحكومة الشرعية وجود أي تقدم بتنفيذ اتفاق السويد، كما أبدت استغرابها من بيان المبعوث الأممي الذي ألقاه خلال جلسة مجلس الأمن، فالخطاب يناقض مواقف الحوثيين تمامًا، إذ إن الحوثيين قد أعلنوا على نحو صريح أن الميليشيا لن تتخلى عن مدينة الحديدة، وتكرر ذلك مرارًا على لسان رئيس ما يسمى باللجان العليا للثورة محمد علي الحوثي[4].

وبالتالي انعكس تأثير الصراع القائم المتمثل بسلوك ميليشيا الحوثي على المشهد السياسي باليمن بشكل عام، فقد نتج عن ذلك فراغ استراتيجي في اليمن مع توجه عام إلى حالة من الانقسامات والانفصال بالرأي والتوجهات بين المكونات السياسية اليمنية الداعمة لموقف الحكومة الشرعية في اليمن.

وتعمل ميليشيا الحوثي على أن يصب هذا الفراغ الاستراتيجي لصالحها إلى جانب الدعم الإيراني والموقف الأممي المساند لها، إضافة إلى التحالفات مع الجماعات الإرهابية من جهة أخرى، مستغلين الفراغ الأمني والاستراتيجي، إضافة إلى الطبيعة الجغرافية وحالة القبيلة المتجذرة باليمن، التي أسهمت في وجود بيئة للتحرك للجماعات الإرهابية والتغلغل بالتعاون مع الحوثيين لزعزعة أمن واستقرار اليمن، إضافة إلى سيطرة الحوثي على المناطق التي تعيش بها جماعات قريبة أيديولوجيًا منهم، ما ساهم في انتشارها على نطاق أوسع بدعم من جماعة الحوثي. الجدير بالذكر أن الحكومة الشرعية وقوى التحالف لدعم الشرعية تعمل للحد من تحركات الجماعات الإرهابية باليمن، فقد أكد المتحدث باسم قوات دعم الشرعية العقيد تركي المالكي وجود علاقة قوية بين تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وميليشيا الحوثي المدعومة

---

(1) اليوم السابع،" وزير الإعلام اليمني: استعراض الحوثي للقوة بمدينة الحديدة تهديد للملاحة الدولية"(3/6/2019) http://cutt.us/3rfsX

(2) Independentarabia." دور الحوثيين في السياسة الإيرانية لتشبيك الملفات" (14/6/2019) http://cutt.us/Cc3cJ

(3) Reuters." Yemen foreign minister resigns amid differences over UN efforts –sources"(10/6/2019) http://cutt.us/3rboZ

(4) البيان." الحوثي يحشد لنسف اتفاق «ستوكهولم" (21/3/2019) http://cutt.us/hdOnU

من إيران، مشيرًا إلى العملية النوعية الناجحة التي نفذها التحالف داخل اليمن، والتي أدت إلى اعتقال أمير القاعدة في اليمن المعروف باسم أبو أسامة المهاجر في 25/ 6/ 2019.[1]

المشهد العسكري

من الملاحظ ارتباط تزايد التصعيد الحوثي العسكري بالداخل اليمني والهجمات على أهداف سعودية الذي يتزامن على نحو مباشر مع تطورات الأوضاع المتأزمة في المنطقة بالتوتر القائم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ما يعطي مؤشرًا على الدور الإيراني في تصعيد الحوثيين العسكري داخل اليمن، ومحاولة استهداف المناطق الحيوية داخل الأراضي السعودية، وذلك لتوظيف الملف اليمني لإيجاد حل لأزمة طهران في ظل العزلة الإقليمية والعقوبات المفروضة على طهران، ويتمثل ذلك من خلال استمرار إمداد ميليشيا الحوثي بالأسلحة والطائرات المسيرة والخبراء العسكريين.

وكشف التحالف العسكري لدعم الشرعية عن أن الأسلحة المستخدَمَة في الهجمات العسكرية تفوق قدرات ميليشيا الحوثي العسكرية، من طائرات مسيرة دون طيار وصواريخ بالستية يستخدمونها في عمليات إرهابية لاستهداف مواقع مدنية داخل السعودية، ومن أبرز هذه الهجمات عندما أصاب صاروخ كروز مطار أبها في 12 من شهر يونيو، فقد بلغ عدد الإصابات ما يقارب 26 مدنيًا، وتلت ذلك موجة من الهجمات على الأراضي السعودية من خلال طائرات دون طيار إيرانية الصنع. ويعبِّر عن ذلك المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى السريع بأن قواتهم قد تنامت مقارنةً بالسابق من ناحية امتلاكهم صواريخ كروز، وطائرات مسيرة، وصواريخ بالستية يصل مداها إلى 800 كيلومتر، في إشارة إلى تهديد مباشر لدول الجوار، فقد زعم أن لديهم الآن تقنيات لا تستطيع المنظومات الاعتراضية الأمريكية ولا غيرها التعامل معها.[2] وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن وزارة الدفاع اليمنية أعلنت مقتل خمسة خبراء عسكريين إيرانيين وآخرين

(1) Saudigazette." Strong relationship between Al-Qaeda, Houthis: Al-Maliki" (9/7/2019) http://cutt.us/CWi7p

(2) الإصلاح نت. " تصعيد بنكهة إيرانية. لماذا كثف الحوثيون هجماتهم العسكرية على السعودية؟" (27/6/2019) http://cutt.us/caAlq

حوثيين، إثر محاولتهم إطلاق صاروخ بالستي انفجر قبل إطلاقه في قاعدة الدليمي الجوية شمال صنعاء. الجدير بالذكر أن الحوثيين قد حوَّلوا قاعدة الدليمي الجوية إلى ثكنة عسكرية وقاعدة لإطلاق الطائرات دون طيار والصواريخ البالستية إيرانية الصنع[1]. وفي سياق الدور الإيراني يأتي ما ذكره المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية من أن إسقاط الحوثيين طائرة أمريكية دون طيار من طراز (9-MQ) داخل المجال الجوي اليمني يفوق قدرات الحوثيين العسكرية، مشيرًا إلى أن هذا دليل إضافي على دعم إيران لقوات المتمردين المتزايد تزامنًا مع التوتر القائم والحصار المفروض على إيران.

فقد أشار مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي الأمريكي في مؤتمر صحافي في 11 يونيو إلى أن الأسلحة المستخدمة من قِبل ميليشيا الحوثي أكثر تطورًا، موضحًا الدور الذي تلعبه إيران في تهريب الأسلحة المتطورة لهذه الميليشيا. وأضاف أن هذه المحاولات من قِبل طهران وميليشيا الحوثي لن توفر هيمنة على ساحة المعركة. وفي هذا الإطار، يقول وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبو: «الحوثيون قوة مدعومة من إيران تساهم على نحو متزايد في الجهود الإيرانية الرامية إلى زعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة العربية».

وعلى صعيد الجبهة الداخلية للعمليات العسكرية تجدر الإشارة إلى أن ميليشيا الحوثي استفادت من الهدنة التي فرضتها الأمم المتحدة في اتفاقية ستوكهولم، فقد حققوا بعض المكاسب في المناطق الوسطى من اليمن في عمليات عسكرية تهدف إلى توسيع نفوذ الحوثيين في اليمن.[2] من جهة أخرى، يعطي تعيين اللواء صغير بن عزيز قائدًا للعمليات المشتركة للجيش اليمني مؤشرًا لتوجه عامّ نحو تعزيز الخيار العسكري في المشهد اليمني، فتعيين بن عزيز قد يكون بداية تحولات كبيرة في المسار العسكري، وربما تطرأ هذه التحولات على تركيبة الجيش الوطني اليمني من جهة الانسجام مع التحالف لدعم الحكومة الشرعية، واحتواء الفصائل والتيارات اليمنية كافة لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن المتمثل في سلوك حليفها الحوثي.

المشهد الاقتصادي

في ظل الظروف المعيشية القاسية التي يعانيها الشعب اليمني، وخصوصًا في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي، تستمر هذه الميليشيات في وضع العراقيل للمشاريع الخاصة بالمساعدات الإنسانية في ما يتعلق بالغذاء والمساعدات الطبية، إضافة إلى الحوالات النقدية التي تأتي من خارج اليمن، فيفرضون رسومًا استقطاعية على الحوالات لصالح قيادات الجماعة المتمردة، وفي هذا السياق تعهد البنك الدولي بتمويل مشروع الحوالات لأربع دورات مقبلة حتى منتصف 2020. وكشف مصادر عن إصرار الميليشيا الحوثية على الإشراف على توزيع المساعدات الغذائية، ورفض الحوثيين لنظام البصمة الذي يحد من سرقة المعونات الغذائية والدوائية من قِبل قيادات الميليشيا، فقد ذكر برنامج الأغذية العالمي أن الميليشيا تسرق المساعدات الإنسانية وتسخِّرها للحشد والتعبئة، إضافة إلى بيع المساعدات في الأسواق السوداء.[3] الجدير بالذكر أن البنك الدولي أصدر تقريرًا بيّن فيه مدى تأثير الميليشيا الانقلابية في المستوى المعيشي في

---

(1) arabic.rt.“ الإعلان عن مقتل عدد من خبراء الصواريخ الإيرانيين في صنعاء!“(18/6/2019) http://cutt.us/b2f3m

(2) Ambassador Stephen A. Seche.” International and Internal U.S. Debates Refocus Spotlight on Yemen’s Conflict” (12/6/2019) http://cutt.us/WgM0R

(3) الشرق الأوسط، ” إصرار حوثي على التهديد بوقف المساعدات عن ملايين اليمنيين“(17/6/2019) http://cutt.us/5rmvs

اليمن من بداية الانقلاب إلى شهر يونيو من عام 2019، فقد جاء في التقرير الصادر مطلع شهر يونيو أن إيرادات اليمن انخفضت من عشرة مليارات دولار قبل الانقلاب الحوثي إلى مليار واحد أواخر العام الماضي، وقد لخص البنك الدولي في تقريره المنشور على موقعه على الإنترنت ما تسبب فيه انقلاب ميليشيا الحوثي في مفاصل السلطة في صنعاء، واستمرار النزاع من قِبل الحكومة الشرعية ودول التحالف لاستعادة مؤسسات السلطة من انقلاب المتمردين منذ عام 2015 حتى الأول من يونيو 2019، فقد ذكر البنك الدولي أن ميليشيا الحوثي ساهمت بشكل مباشر في الانهيار الاقتصادي في اليمن، مع رصد دقيق يثبت بالأرقام دور الحوثيين في وصول اليمن إلى أسوأ حالاته الاقتصادية، فقد انخفضت إيرادات الحكومة من 10,5 مليارات دولار في عام 2014 إلى 1,1 مليار فقط، بانخفاض نسبته 89%.

وتسبب الانقلاب في انهيار مقدرات الدولة وتعطيل الإنتاج في البلاد، فانخفض الناتج الإجمالي من 43 مليار دولار إلى 23 مليار دولار، أي أن نسبة الانخفاض تعادل ما يقارب النصف. ويشير التقرير إلى نسبة انخفاض في الصادرات بوجه عام من السلع والخدمات من 9,3 مليارات دولار إلى 1,3 مليار دولار فقط، ما يعني أن نسبة الانخفاض بلغت 86%، أي أن اليمن بمؤسساته وشعبه لم يستطع تصدير سوى 14% مما كان يستطيع تصديره قبل انقلاب المتمردين.

ونتيجة للعجز الكبير في ميزان المدفوعات تدهور سعر صرف العملة اليمنية على نحو شديد، فقد ارتفع سعر صرف الدولار من 215 ريالًا قبل الانقلاب إلى متوسط يساوي 542 ريالًا للدولار، نتج عن ذلك ارتفاع أسعار السلع والخدمات على نحو كبير، ووصل معدل التضخم في أواخر العام الماضي إلى ما يقارب 55%.

الجدير بالذكر أن التقرير يشير إلى أن التحسن الأمني في المناطق المحررة من الميليشيات الحوثية وتسريع تعافي إنتاج النفط والغاز قد تمكن من إدارة سياسته النقدية على نحو أفضل، وتوقع التقرير توقف تدهور الإنتاج في المناطق المُحَرَّرَة خلال منتصف هذا العام 2019. وفي إشارة إلى الدين العام المتراكم من 4,5 تريليون ريال يمني قبل الانقلاب وصل إلى 11,7 تريليون ريال يمني. وفي إشارة إلى المجاعة، ما زال هناك تهديد جدي ومأساة إنسانية للشعب اليمني في المناطق التي تقع تحت سيطرة ميليشيا الحوثي.[1]

خلاصـــة

تتزايد الأزمة اليمنية تعقيدًا في جميع مشاهدها السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ بسبب سلوك الحوثيين الذي يخدم استراتيجية إيران على مستوى المنطقة، أو ورقة ضغط سياسية، وذلك بتعطيل مشروع الحل السياسي، والتصعيد العسكري، ما أسفر عن أزمة اقتصادية وإنسانية يقع ضحيتها الشعب اليمني، في ظل الجهود المبذولة من قِبل دول التحالف العربي لدعم الحكومة ومواجهة الدور الإيراني في اليمن، ودعم مشروع الحل السياسي، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني.

---

(1) البنك الدولي: إيرادات الحكومة اليمنية انخفضت من 10 مليارات إلى مليار واحد (2/ 6/ 2019)، http://cutt.us/8yDqY

الشـــأن الدولي

أظهرت إيران، قدرًا أكبر من التعنت، بعد إفشالها الوساطة اليابانية بإعلانها خفض التزاماتها النووية والشروع في زيادة معدل تخصيبها لليورانيوم، بعد إلغاء التقيد بكميات التخزين المسموح بها من اليورانيوم منخفض التخصيب والماء الثقيل، وذلك بهدف الضغط على الدول الأوروبية لدفعها إلى عدم التقيد بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى فرض مزيد من العقوبات على طهران، باستهداف قيادات في الحرس الثوري الإيراني، لتبقى استراتيجية الضغوط القصوى مفعلة ضدها، بانتظار تراجعها وقبولها للتفاوض، مع حرص واشنطن على عدم الانجرار وراء اندلاع مواجهة عسكرية معها، واختبار مدى قدرة إيران على تحمل هذه الضغوط المتصاعدة.

ومع عدم استبعاد المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة، اهتمت الأولى باستشعار موقف القوى الإقليمية في حالة اندلاع القتال، ومن أبرز القوى الإقليمية التي تهتم طهران باستشعار موقفها كانت دولة باكستان صاحبة التحالف المتوتر مع الولايات المتحدة، التي تحاول الموازنة في علاقاتها مع كلٍّ من إيران والدول الخليجية.

إيـران والولايـات المتحـدة

في إطار التطورات التي شهدتها العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال شهر يونيو 2019، يمكن الإشارة إلى هذه التطورات من خلال العناصر الآتية:

أولًا: مستجدات الموقف الأمريكي من الأزمة مع إيران

يمكن ملاحظة تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة مع إيران من خلال العناصر الآتية:

1- اتهامات أمريكية لإيران بتهديد استقرار المنطقة

اتهمت الولايات المتحدة، إيران بالمسؤولية عن عدد من الحوادث التي شهدتها منطقة الخليج، وأهمها، اتهام طهران بالمسؤولية عن تفجير ناقلتَي نفط في بحر عمان في 13 يونيو 2019[1]، وقد نشرت الولايات المتحدة مقطع فيديو لتوثيق هذا الهجوم، كما وُجِّه الاتهام إلى إيران بإطلاق صاروخ باتجاه طائرة دون طيار أمريكية تتحرك لمراقبة الناقلات لكنها لم تصبها[2]، لكن في 22 يونيو اتهم الجيش الأمريكي إيران بإسقاط طائرة دون طيار «كانت تحلق في الأجواء الدولية فوق مضيق هرمز»[3]، وقبل ذلك، وتحديدًا في 16 يونيو 2019، اتهم وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إيران بالتورط في الهجوم على قوافل عسكرية أمريكية في أفغانستان[4].

2- التراجع عن توجيه ضربة عسكرية محدودة

رغم الاتهامات الأمريكية، وبعد تحركات عسكرية مكثفة من قبلها في منطقة الخليج، فضلًا عن رسائل متواترة من جانب المسؤولين الأمريكيين باحتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، عادت إدارة ترامب إلى التهدئة، ما أعطى مؤشرًا على تجنّب الخيار العسكري ضد إيران، إذ أكد ذلك إلغاء ترامب هجومًا على ثلاثة مواقع إيرانية بعد حادثة إسقاط الطائرة المُسَيَّرَة من جانب إيران.

3- فرض مزيد من العقوبات

ترى الإدارة الأمريكية أن الحصول على امتيازات أكثر من إيران سيتم عن طريق زيادة الضغوط، لأنها «إما ستؤدي إلى سقوط نظام الجمهورية الإيرانية، أو ستضعفها إذا لم تسقط، ما يجعلها

---

(1) وكالة المراسلين الشباب، باشاره به حادثه روز گذشته، آل‌حبيب: آمريكا پشت حادثه نفتكش‌ها در درياى عمان است، تاريخ الاطلاع: 9 يوليو 2019. https://bit.ly/2IGLWIa

(2) موقع فرارو، نقطه ضعف دولت دونالد ترامپ در برابر ايران: چرا حضور جان بولتون در كاخ سفيد به نفع ايران است؟!، تاريخ الاطلاع: 9 يوليو 2019. https://bit.ly/2WGyqJy

(3) تي آر تي عربي، نيويورك تايمز: ترامب تراجع عن تنفيذ ضربات عسكرية ضد إيران بعد موافقته عليها، (21 يونيو 2019)، تاريخ الاطلاع: 9 يوليو 2019. http://cutt.us/uPYqz

(4) وكالة ايسنا، بيانيه سفارت ايران در كابل در واكنش به اظهارات وزير خارجه آمريكا، تاريخ الاطلاع: 10 يوليو 2019. http://cutt.us/nKX8D

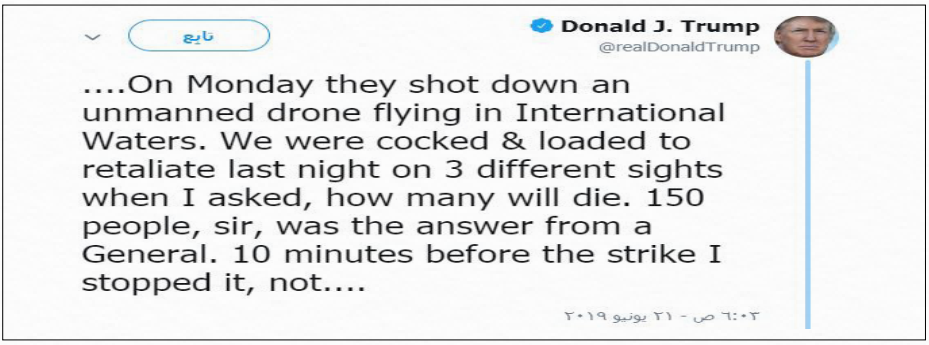

تقدم امتيازات»، وذلك بحسب تعبير الممثل الأمريكي الخاص لإيران بريان هوك[1]. وفي هذا السياق استكملت الولايات المتحدة اليوم حملتها الرامية إلى فرض أقصى قدر من الضغط الاقتصادي على إيران، من خلال سلسلة من العقوبات يوضحها الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) يوضح العقوبات الأمريكية على إيران خلال شهر يونيو 2019

التاريخ	العقوبات
7 يونيو 2019	عقوبات على قطاع البتروكيماويات بإدراج وزارة الخزانة على قوائم العقوبات. شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية، تتألف من 39 شركة بتروكيماويات تابعة ووكلاء بيع.
12 يونيو 2019	فرض عقوبات ضد مواطنين عراقيين كانوا يسهلون وصول إيران إلى النظام المالي العراقي، وكذلك شركة منابع ثروت الجنوب التي تدعي أمريكا أن لها علاقات مالية على نطاق واسع مع إيران.
16 يونيو 2019	محاكمة مواطن أمريكي في إحدى المحاكم الأمريكية بتهمة الالتفاف على العقوبات الإيرانية وتهريب آلاف قطع الغيار للطائرات بقيمة تبلغ 2 مليون دولار.
24 يونيو 2019	فرض عقوبات على المرشد علي خامنئي ومكتبه.
24 يونيو 2019	إدراج ثمانية من قادة الحرس الثوري الإيراني على قائمة العقوبات الأمريكية، باعتبار هؤلاء القادة على رأس المؤسسة التي تتزعم الأنشطة التخريبية للحرس الثوري في المنطقة، بما فيها برنامج الصواريخ البالستية الاستفزازي، وتخريب السفن التجارية في المياه الدولية، والوجود المزعزع للاستقرار في سوريا.

(1) موقع نامه نيوز، فواد ايزدى: اختلافات بين ايران و آمريكا را نه «شينزو آبه» بلكه پدر و پدرجدش هم نمى‌توانند حل كنند، تاريخ الاطلاع: 10 يوليو 2019. https://bit.ly/2I6IMPT

4- عرض التفاوض والوساطة

على الرغم من التصعيد الأمريكي تجاه إيران، فإن التفاوض ظل هدفًا استراتيجيًّا للإدارة الأمريكية، فقد قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض مع إيران دون شروط، فيما يبدو تراجعًا كبيرًا عن تشدده فيما يتعلق بالبنود الاثني عشر التي سبق وحددها قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018، في الوقت نفسه طلب الرئيس الأمريكي أثناء زيارته لليابان من رئيس الوزراء الياباني شينزوا آبي الوساطة بين طهران وواشنطن[1]، وقد صرَّح ترامب أنه مهتم جدًّا بالتوصل إلى اتفاق مع إيران، وأكد في الوقت نفسه أنه لن يسمح لإيران بامتلاك أسلحة نووية، ومع ذلك، أكد أنه لا يسعى إلى الصدام معها[2].

5. البحث عن بدائل لتأمين منطقة الخليج وأمن الملاحة

وفي الوقت الذي تتعرض فيه دول الخليج وأمن الملاحة البحرية في المنطقة لتهديدات من جانب إيران أو الميليشيات التابعة لها، أثار ترامب تساؤلات حول وجود الجيش الأمريكي في الخليج العربي، ولماذا يتعين على الولايات المتحدة حماية سفن الدول الأخرى؟ وتبع ذلك الحديث عن مساعٍ أمريكية إلى إيجاد تحالف دولي من أجل حماية مسارات الملاحة البحرية[3].

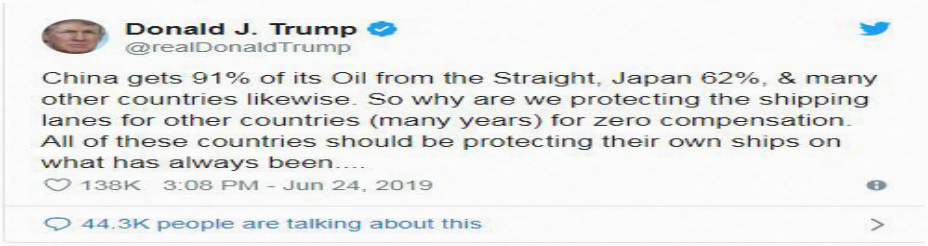

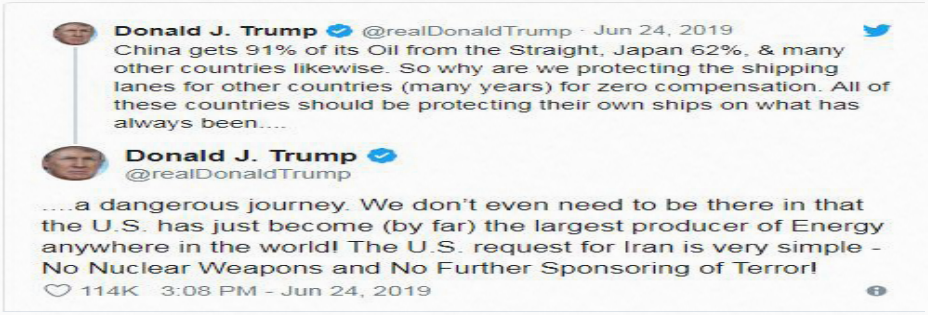

ثانيًا: السياسة الإيرانية في مواجهة المواقف الأمريكية

يمكن توضيح سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة من خلال العناصر الآتية:

1- الضغط بورقة الأمن والاستقرار الإقليمي

---

(1) وكالة أنباء شبستان، كارشناس سياست خارى: آبه مى تواند بين ايران و آمريكا وساطت كند، تاريخ الاطلاع: 11 يوليو 2019. http://shabestan.ir/detail/News/798076

(2) موقع بي بي سي، آمريكا رهبر ايران و دفتر او را تحريم كرد، تاريخ الاطلاع: 14 يوليو 2019. http://cutt.us/c9RYH

(3) المرجع السابق.

من خلال رسائل ضمنية ودون تحمل مسؤولية مباشرة[1] ضغطت إيران -ردًّا على الضغوط الأمريكية المكثفة، سواء ذات الطبيعة الاقتصادية أو التهديدات العسكرية- بورقة الأمن الإقليمي من خلال عدة تكتيكات، الأول استهدف ناقلات النفط والمنشآت النفطية في منطقة الخليج، والثاني بعث رسالة بأن القوات الأمريكية لن تكون بمنأى عن الاستهداف العسكري من جانب إيران، وذلك من خلال إسقاط الطائرة الأمريكية المسيرة، فضلًا عن التهديد بتحريك الميليشيات التابعة لإيران ضد القوات والمصالح الأمريكية.

تريد طهران التأكيد على ربط الاستقرار والأمن في المنطقة بوقف الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة على إيران[2]، وقد صرح كبير مستشاري خامنئي للشؤون العسكرية اللواء يحيى رحيم صفوي بأن: «جميع السفن الأجنبية والقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي في مرمى الصواريخ الإيرانية»، وأضاف «لأجل الصدفة أن قدوم السفن الأمريكية إلى الخليج العربي يسهل الأمر كثيرًا بالنسبة إلينا في حال أراد الأمريكيون خوض صراع»[3].

2- تخفيض الالتزامات النووية

بحجة أن مطالب إيران في إطار الاتفاق النووي لم تُحقق، وأن أطراف الاتفاق النووي لم يقوموا بأي إجراء فعال حتى الآن، أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة النووية الإيرانية بهروز كمالوندي أنه في ظل القرارات الأخيرة للمجلس الأعلى للأمن القومي ومضاعفة الطاقة الإنتاجية لليورانيوم المخصب بنسبة 3,67% أربعة أضعاف، سوف تتجاوز إيران حد الـ300 كيلوجرام المحددة في الاتفاق النووي بحلول 27 يونيو[4]. وكان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويكيا أمانو قد قال إن طهران تنتج الآن من اليورانيوم المخصب قدرًا أكبر من ذي قبل، لكن لم يتضح ما إذا كان من المحتمل أن يبلغ المخزون الحدود القصوى التي ينص عليها الاتفاق.

3- مواجهة العقوبات الاقتصادية

رغم العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الإيراني، فإن التقارير تفيد أن إيران تبيع النفط على نحو سري عبر الالتفاف على العقوبات الأمريكية. وفي هذا الصدد، قال رئيس البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي في 26 يونيو إن إيران ستبذل جهودها كافة لتصدير النفط، وقد أكد المدير التنفيذي لشركة أبحاث النفط في ماليزيا فاندانا هاري، أن صادرات النفط الماليزية إلى الصين قد ارتفعت بنسبة 86% خلال مايو 2019. هذا وقد قدّرت وكالة «رويترز» صادرات النفط الإيرانية على نحو يومي خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يونيو بنحو 300 ألف برميل أو أقل.[5]

على صعيد آخر، نجحت طهران في توظيف الضغوط الأمريكية؛ لإعادة ترتيب الأوضاع

---

(1) وكالة تسنيم، موسوی خطاب به پامپئو: مشکوک بودن حوادث نفتکش‌ها نگران‌کننده و هشدارآمیز است، تاریخ الاطلاع: 14 یولیو 2019. https://bit.ly/2Ie4Y9M

(2) وكالة الإذاعة والتليفزيون، عراقچي: امنیت در خلیج فارس مفهومی به هم پیوسته و تفکیک ناپذیر است، تاریخ الاطلاع: 14 یولیو 2019. https://bit.ly/2MHaPJ4

(3) وكالة خبر اونلاين، سردار کوثری: مگر دوره جنگ جهانی دوم است که از حرکت ناوهای آمریکایی بترسیم/ کار برای ما خیلی راحت‌تر شده است، تاریخ الاطلاع: 12 یولیو 2019، http://cutt.us/wnmH0

(4) وكالة تسنيم، دستپاچگی مشاور امنیت ملی آمریکا در آستانه عبور ایران از محدودیت‌های برجامی، تاریخ الاطلاع: 14 یولیو 2019. https://bit.ly/31TpEvn

(5) موقع راديو فردا، ایران «از طریق مالزی» تحریم‌های نفتی آمریکا را دور می‌زند، تاریخ الاطلاع: 14 یولیو 2019. https:// bit.ly/2KKaGm6

الداخلية، واستيعاب الحركة الاحتجاجية تحت شعارات الوحدة الوطنية والمقاومة، والمؤامرة الخارجية، بل استُثمرَت المواقف الإيرانية لتعزيز شرعية النظام بوصفه رمزًا لمواجهة الولايات المتحدة[1].

4- عدم استبعاد التفاوض

رغم أن المرشد علي خامنئي قال «لن نتفاوض ولن تقع الحرب»، ورغم رفض الحرس الثوري القاطع للمفاوضات[2]، فإن الرئيس حسن روحاني قال إن «الباب لم يُغلَق بعد أمام مفاوضات مع الولايات المتحدة، لكن بشرط رفع الولايات المتحدة العقوبات وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق النووي»[3]، فيما تتعرض الحكومة لضغوط داخلية من أجل قبول التفاوض، فقد طالب 225 ناشطًا سياسيًّا ومدنيًّا داخل وخارج إيران بمفاوضات غير مشروطة بين إيران والولايات المتحدة، عبر بيان أشير فيه إلى رغبة قطاع عريض من الشعب في انفراجة التوتر مع العالم والمنطقة[4]. كما أن هناك وساطات عديدة، من بينها التصريحات الأخيرة لوزير الخارجية القطري حول إجراء محادثات منفصلة مع إيران والولايات المتحدة لخفض حدة التوترات، فضلًا عن وساطة رئيس الوزراء الياباني، ولقائه المرشد الإيراني في 13 يونيو 2019 في العاصمة طهران، بناءً على طلب من الرئيس الأمريكي[5].

5- العمل على عدم تحقيق إجماع دولي ضد إيران

ما زالت إيران حريصة على عدم السماح للولايات المتحدة بخلق إجماع دولي ضدها، لهذا ما زال النظام حريصًا على علاقاته مع الأطراف الأوروبية فضلًا عن الصين وروسيا والهند وجنوب إفريقيا ودول الجوار على وجه الخصوص، فإيران لديها رغبة في عدم استغلال الولايات المتحدة للفجوة بين الموقفين الأوروبي والإيراني لصالحها[6]، كما تعمل على تعزيز موقفها القانوني دوليًا عبر تسليم شكوى ضد واشنطن إلى مجلس الأمن؛ بسبب انتهاك الطائرة الأمريكية المسيرة للحدود الجوية لإيران[7].

ثالثًا: الدلالات والتداعيات

من خلال استعراض تطورات العلاقات الأمريكية - الإيرانية خلال شهر يونيو 2019، يمكن إجمالًا الإشارة إلى ما يأتي:

1- لا يبدو أن الولايات المتحدة لديها استعداد للدخول في مواجهة عسكرية في الشرق الأوسط

---

(1) وكالة تسنيم، روحانی: همه مسئولین کشور نظر واحد و متحدی دارند/ مقصر اصلی آمریکاست، تاریخ الاطلاع: 11 یولیو 2019. http://cutt.us/CQCrC

(2) وكالة المراسلين الشباب، مقاومت موجب کوتاه آمدن استکبار می‌شود/ مذاکره مجددی با آمریکایی‌ها نخواهیم داشت، تاریخ الاطلاع: 11 یولیو 2019. https://bit.ly/2MDzWfP

(3) سكاي نيوز عربي، بفارق ساعات.. رسائل إيرانية متناقضة إلى الأمريكيين والعالم، سكاي نيوز، تاريخ الاطلاع: 10 يوليو 2019. http://cutt.us/Mz8zq

(4) موقع رادیو فردا، درخواست 225 فعال سیاسی و مدنی برای «مذاکره بدون قیدوشرط» بین ایران و آمریکا، تاریخ الاطلاع: 15 یولیو 2019. https://bit.ly/2R2r1mD

(5) وكالة فارس، پاسخ قاطع رهبر انقلاب به ترامپ/ روایت تصویری از پیامی که به مقصد نرسید، تاریخ الاطلاع: 15 یولیو 2019. http://fna.ir/da80me

(6) وكالة أنباء مهر، فرجی‌راد در گفتگو با مهر: احتمال کاهش نقش اروپا دربرجام/اجازه اجرای طرح‌های آمریکا را ندهیم، تاریخ الاطلاع: 15 یولیو 2019. http://cutt.us/0BYzi

(7) وكالة تسنيم، ایران رسمًا از آمریکا به شورای امنیت شکایت کرد، تاریخ الاطلاع: 15 یولیو 2019. http://cutt.us/GQdT6

في المرحلة الحالية، كما لا ترغب إيران في ذلك.

2- لا شك أن تهديد الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد إيران ثم التراجع أضعف استراتيجية الردع الأمريكية، ما أعطى إيران فرصة للقيام بأعمال من شأنها تهديد الأمن الإقليمي وأمن الملاحة في منطقة الخليج العربي.

3- ما زالت إيران ترفض التفاوض تحت سياسة الضغط والتهديد، وقد مثلت تصريحات ترامب والمسؤولين في إدارته بشأن الرغبة في التفاوض والتخلي عن الشروط السابقة والسعي لإيجاد وساطة في إعطاء طهران إشارات خاطئة بأن الهجوم العسكري مستبعد، مما منحها متسعًا من الوقت وحرية الحركة لكسب المزيد من الوقت والعمل على امتلاك أوراق ضغط إضافية لتحسين مركزها التفاضي.

4- لم تؤدِّ العقوبات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة حتى الآن إلى تحقيق الأهداف المقصودة من ورائها، وهي إرغام إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وبعض العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة مؤخرًا تبدو دعائية أكثر منها عملية في دعم الاستراتيجية الأمريكية، ومنها وضع خامنئي على قائمة العقوبات أو بعض قيادات الحرس المدرج ككل كمنظمة إرهابية.

5- أرسلت إيران عبر استهداف الطائرة الأمريكية رسالة بمدى قدراتها الصاروخية واستعدادها تحدي الولايات المتحدة. في المقابل كان رد واشنطن على التصعيد الإيراني كاشفًا لحقيقة الموقف الأمريكي غير الرامي إلى التصعيد العسكري، وتأكيد وجهة نظر خامنئي بأن الحرب لن تقع.

6- اتجاه الولايات المتحدة إلى تدويل حماية الأمن الإقليمي وأمن الممرات الملاحية يكشف عن تراجع منطقة الخليج تحديدًا ضمن أولويات السياسة الأمريكية، فقد تعرضت دول المنطقة للاعتداءات والممرات الملاحية للتهديد دون أية ردود فعل أمريكية، بل تدعو الولايات المتحدة القوى الدولية إلى حماية مصالحها في المنطقة.

7- رغم أن إيران استمرت في توجيه رسالتها الأساسية إلى الولايات المتحدة بأنها على استعداد للمواجهة، فإن المسؤولين تركوا باب التفاوض مواربًا، بغرض ضبط حدة الصراع وعدم الوصول إلى مرحلة المواجهة العسكرية التي قد تكلف طهران خسائر كبيرة.

خلاصة

فقدت الاستراتيجية الأمريكية بعضًا من قوتها عندما لوحت واشنطن بأنها على استعداد لموازاة الضغوط الاقتصادية بضغوط عسكرية ثم تراجعت، لا سيما أن ما كانت تتوقعه أن رسالة التهديد العسكري سوف تثني إيران عن سياساتها، وربما دفعها إلى الجلوس إلى طاولة التفاوض، وهذا لا يُفَسَّر على أنه ضعف أمريكي أو تراجع بقدر ما هو كاشف لحقيقة الموقف الأمريكي عمومًا الذي يريد ترويض طهران والدخول معها في تفاهمات أساسية لضمان مصالح الولايات المتحدة أولًا، وليس شرطًا أن تكون تلك التفاهمات متطابقة مع أجندة القوى الإقليمية العربية المنزعجة من سلوك إيران في المنطقة.

إيـــران وباكستـــان

تصاعدت التوترات في الخليج العربي في الفترة المعنية إزاء السلوك العدواني لإيران، إذ شنت هجمات على ناقلات النفط وشن وكلاؤها الحوثيون في اليمن هجمات بطائرات مسيرة ضد بعض المطارات وخطوط أنابيب النفط داخل السعودية، وقد أثارت هذه الهجمات العدوانية مخاوف من مواجهة عسكرية محتملة بين واشنطن وطهران، وتصاعدت هذه المخاوف مع إسقاط إيران للطائرة الأمريكية المسيرة، وفي الوقت ذاته كانت هناك محاولات يابانية للتوسط لتهدئة التوترات في الخليج، إضافة إلى وساطات مماثلة من دول إقليمية أخرى مثل العراق والكويت. يرمي هذا التقرير إلى تحليل موقف باكستان من الأزمة المستمرة، خصوصًا رصد ردود فعلها على الهجمات الأخيرة في مضيق هرمز وفي السعودية، إضافة إلى دراسة الدوافع وراء الوساطة الباكستانية، كذلك سنستعرض سيناريوهات مستقبلية لموقف إسلام أباد في حال تصاعدت الأزمة إلى مواجهة عسكرية بين طهران والرياض.

أولًا: موقف باكستان من تصاعد التوترات في الخليج العربي

عبَّرت باكستان عن قلقها إزاء التوترات المتصاعدة في الخليج العربي، وأصدرت بيانات تعبِّر فيها عن إدانتها للهجمات على ناقلات النفط في المنطقة وهجمات الطائرات الحوثية المسيرة على السعودية. وقد دعت جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس. وقال رئيس اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية للشؤون الخارجية مالك محمد إحسان الله تيوانا لصحيفة عرب نيوز إن «الهجوم على السفن السعودية هو في الواقع اعتداء على التنمية والمصالح الاقتصادية للمملكة». وأضاف: «إننا نقف مع المملكة العربية السعودية ضد محاولات تقويض أمنها وسلامتها الإقليمية، ونحن على استعداد للعب دورنا في كبح جماح هذا الإرهاب الدولي لهذه الحوادث»[1].

وأدانت الحكومة الباكستانية هجمات الحوثيين بالطائرات المسيرة على محطات ضخ النفط في السعودية. وجاء في بيان وزارة الخارجية الباكستانية أن «باكستان تدين بشدة هجمات الطائرات المسيرة على محطة الضخ التي تنقل النفط من المنطقة الشرقية إلى ينبع في السعودية، وتعرب عن تضامنها مع الرياض».[2] وخلال زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى إسلام آباد في شهر مايو، أعرب رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان عن قلقه بشأن تداعيات «التوترات المتزايدة في الخليج»، ولكن دون ذكر السعودية على وجه التحديد.[3] وقال مكتب رئيس الوزراء في

---

(1) "Pakistan asks US, Iran to exercise 'restraint', resolve issues through talks," Dawn, 16 May 2019, accessed, 9 July 2019, http://bit.ly/2L9oqHx.

(2) "Pakistan condemns Houthi drone attacks on Saudi Arabia oil pumping stations,"
The Express Tribune, 15 May 2019, accessed 9 July 2019, http://bit.ly/2S3fjsf.

(3) Drazen Jorgic, "Pakistan PM warns against war in region amid Iran tensions with U.S., Saudi," Reuters, 25 May 2019, accessed 9 July 2019, https://reut.rs/30r9Nmy.

بيان له إن «التصعيد المتزايد للتوترات في هذه المنطقة المضطربة لا يصب في مصلحة أحد، وعلى جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في الوضع الحالي».[1]

وفي ضوء التباين في النبرة والرسائل ولغة التصريحات التي أدرجناها آنفًا، يمكننا أن نلمس بوضوح أن باكستان تحاول المناورة ولكن على أرضية صعبة، لأن إسلام آباد تتمتع بعلاقات قوية مع دول الخليج من ناحية -خصوصًا مع السعودية- وهي من ناحية أخرى تعاني من علاقة مضطربة وحساسة مع الولايات المتحدة وإيران. وهذا ما يعكس وضعها خلال الأزمة في محاولاتها لتحقيق التوازن بين العلاقات المختلفة دون التعرض لضغوط غير مرغوب فيه، خصوصًا من إيران. ومنذ بداية العام، تدهورت العلاقات بين البلدين؛ بسبب هجمات المتشددين عبر الحدود مع طهران، إذ تتهم الأخيرة إسلام آباد بعدم بذل ما يكفي لوقفها. نتيجة لذلك، تجد باكستان نفسها بين المطرقة والسندان، بالنظر إلى القرارات الصعبة التي يتعين عليها اتخاذها للتوازن في علاقاتها الثنائية دون تعريض مصالحها الوطنية للخطر.

ثانيًا: ما دوافع باكستان في الوساطة بين أمريكا وإيران أو بين إيران ودول الخليج؟

إذا تزايدت التوترات في المنطقة، فلا شك أن مخاوف باكستان في ما يخص أمنها واستقرار المنطقة سوف تتفاقم. وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي إن «باكستان تتابع عن كثب الموقف» وستتخذ موقفًا «يخدم المصلحة الوطنية على أفضل وجه».[2] وخلال زيارة ظريف إلى باكستان في مايو، عرضت إسلام أباد التوسط بين الولايات المتحدة وإيران بعد ما أخذت في الحسبان مصالحها الوطنية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية

---

(1) Ibid.

(2) "US imposed visa sanction on three Pakistani interior ministry officials: Shah Mehmood Qureshi," PakTribune, 15 May 2019, accessed 9 July 2019, http://bit.ly/2Jvl7Gg.

الباكستاني الدكتور محمد فيصل في أثناء حديثه في مؤتمر صحفي أسبوعي إن «بلاده تؤيد دائمًا الحوار وترغب في تسوية جميع القضايا من خلال التعاون المشترك». وأضاف: «إذا لزم الأمر، فإن باكستان مستعدة للعب دور بنَّاء وإيجابي في هذا الصدد».[1] وجاء العرض الباكستاني للتوسط نتيجة لثلاث حقائق تُثير مخاوف إسلام آباد إذا ما اندلعت المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران. أولًا: نشر الهند سفنها الحربية في خليج عُمان لحماية سفنها العابرة في المنطقة، وقد يدفع النزاع العسكري نيودلهي إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة[2]. وردًّا على ذلك، ستضطر باكستان إلى مواجهة هذه الخطوة بخطوة مماثلة، وذلك بتعزيز وجود قواتها البحرية في المنطقة الذي قد يؤدي إلى اندلاع مواجهة عسكرية بين البلدين، الأمر الذي لا ترغب إسلام آباد في اللجوء إليه؛ بسبب وضعها الاقتصادي الخطير والأزمة السياسية الداخلية. ثانيًا: في حال اندلاع أية مواجهة عسكرية محتملة بين الولايات المتحدة وإيران، سوف يمارس الشيعة في باكستان ضغوطًا على إسلام آباد لتحدد موقفها، وهل هو لصالح إيران أم ضدها! وهذا سيكون بمثابة انتحار لباكستان[3]. إذا وقفت إسلام أباد في صف إيران سيؤدي ذلك إلى عزلتها عن حلفائها الخليجيين، الأمر الذي سوف يزيد من حدة التوترات مع الولايات المتحدة، وإذا انحازت إلى جانب الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج قد يؤدي ذلك إلى تمرد مواطنيها الشيعة ضدها. ثالثًا: تعمل باكستان مع الولايات المتحدة على التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان، وهي ليست بالعملية البسيطة بالأخذ بعين الاعتبار الأطراف السياسية والدول المشاركة في الأزمة. إيران موجودة في أفغانستان ولديها اتصالات مع طالبان، وعليه فأية مواجهة عسكرية قد تدفع طهران إلى إخراج عملية السلام عن مسارها والتحريض على مزيد من التمرد في البلاد، وهذا من شأنه أن يضر بمصالح باكستان الوطنية وأمنها الإقليمي[4]. ويتضح مما سبق ذكره أن المصالح الوطنية الرئيسية لباكستان معرضة للخطر إذا حدثت مواجهة عسكرية، لذلك تبذل قصارى جهدها لتخفيف التوترات بالسرعة الممكنة، وإلا فإنها قد تخاطر بما حققته من تقدم في تعزيز أمنها القومي خلال السنوات الخمس الماضية.

ثالثًا: السيناريوهات المحتملة في حالة المواجهة العسكرية بين إيران والسعودية

هنالك سيناريوهات متعددة محتملة في حالة اندلاع صراع عسكري بين إيران والسعودية. سنبحث في كلٍّ منها ونقيِّم إمكانية تحققه. أولًا: يمكن لباكستان أن تدعم السعودية عسكريًّا، بالنظر إلى العلاقات الوطيدة بين البلدين، إذ تشير تصريحات المسؤولين في باكستان إلى أن إسلام آباد مستعدةٌ لأن تدافع عن السعودية إذا تعرضت الأخيرة للهجوم. وتعد مكانة المؤسسة العسكرية حساسةً جدًّا في باكستان، كونها تضع مصالحها القومية على رأس حساباتها، كما تدرك المؤسسة العسكرية احتمال زعزعة إيران للاستقرار في بلوتشستان وكذلك في أفغانستان إذا دعمت السعودية في حربها ضد طهران.

---

(1) Shafqat Ali, "Pakistan offers to mediate between US, Iran," The Nation, 24 May 2019, accessed 9 July 2019, http://bit.ly/32gnmHa.

(2) Ammad Malik, "How the Growing Gulf Crisis Impacts Pakistan," The Diplomat, June, 29, 2019, accessed 9 July 2019, http://bit.ly/2JnlQLF.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

وإذا لجأت إيران إلى مثل هذا السلوك في هاتين المنطقتين، فإن أمن باكستان القومي سوف يتعرض للخطر الشديد. منذ الثورة الإيرانية، كانت باكستان قلقة بشأن مواطنيها الشيعة، وكيف يمكن لإيران أن توظفهم لزعزعة استقرارها. ونتيجة لذلك، دعمت المؤسسة العسكرية الباكستانية منذ الثمانينيات الجماعات السنية، مثل جنود الصحابة، لإخضاع الشيعة وإبقائهم تحت الضغط[1]. وبالنظر إلى هذه المخاوف، من غير المحتمل أن تدعم باكستان السعودية عسكريًّا في أي هجوم على أراضيها. ثانيًا: يمكن لباكستان دعم إيران في أي صراع عسكري لأنها تشترك في الحدود مع إيران ويرتبط أمنها معها. ولكن إذا قامت إسلام آباد بهذه الخطوة سترتكب خطأ جسيمًا لأنها ستخاطر بعلاقاتها مع دول الخليج التي استثمرت بكثافة في الاقتصاد الباكستاني، وسوف يؤدي هذا أيضًا إلى فتور علاقتها الوطيدة مع السعودية. ثالثًا: إذا ما نظرنا إلى موقفها من الصراعات في المنطقة، سنجد أنها دائمًا تقف موقف الحياد، وهذا ما حدث في أثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، وفي حرب الخليج في عام 2003، وكذلك في الأزمة اليمنية الحالية رغم ضغوط الرياض عليها لاتخاذ موقف مغاير. ومنذ انتخاب عمران خان رئيسًا للحكومة والقروض التي قدمتها السعودية والإمارات إلى إسلام آباد، غيَّرت باكستان من نبرتها وعرضت المشاركة في الأزمة اليمنية إذا لزم الأمر. وعلى الرغم من أن إسلام أباد لم تحدد طبيعة هذا الدور، فمن المحتمل أن تقتصر على لعب دور سياسي وليس دورًا قتاليًّا. ومع ذلك، فإنه من المهم أن نتذكر أن باكستان اتخذت موقفًا مختلفًا في حرب الخليج عام 1990 ونشرت قواتها دفاعًا عن السعودية[2].

(1) Hassan Abbas, "Shiism and Sectarian Conflict in Pakistan Identity Politics, Iranian Influence, and Tit-for-Tat Violence," Combating Terrorism Center, 22 September 2010, accessed 9 July 2019, http://bit.ly/2L9UN8V.

(2) RSN Singh, "Nawaz Sharif and Military" in The military Factor in Pakistan (Frankfort: Lancer Publisher, 2008), 84–85.

ولكن على العكس من إيران، لا يشترك العراق في حدود مع باكستان وليس لديه وكلاء مخربون داخل الأراضي الباكستانية يمكن استخدامهم لزعزعة استقرار البلاد، وبالتالي، فإن بقاء باكستان في موقفٍ محايد هو السيناريو الأقرب في حالة نشوب صراع عسكري، خصوصًا أنها تدرك حجم المخاطر المحتملة في حالة حدوث ذلك، فإنها سوف تعرض خدماتها لحل الأزمة في المنطقة دبلوماسيًا. وتقع باكستان في وسط أزمة ضبابية وتحتاج إلى الحفاظ على مصالحها الوطنية دون الإخلال بتوازن العلاقات الحساسة التي تربطها بالولايات المتحدة وإيران والخليج.

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

يونيو 2019

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies